

# نداء الأرض

على هذه الأرض ما يستحق الحياة

أنا الأرض في صحوها  
لن تمرّوا  
أنا الأرض. يا أيّها العابرون على  
الأرض في صحوها  
لن تمرّوا لن تمرّوا

نشرة غير دورية

ملحق يصدر عن إتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC)

31/3/2016 آذار

## الإفتتاحية

### حتى لا يتحول إحياء مناسباتنا الوطنية إلى بكائيات

اليوم يوم الأرض الخالد، قبل أيام كانت ذكرى معركة الكرامة، وقبلها ذكرى تأسيس عدد من الفصائل الوطنية، ورحيل عدد من الشهداء، وقريبا يوم الأسير الفلسطيني، وذكرى النكبة والنكسة، ومناسبات أخرى عديدة تكاد تملأ الأجنحة والذاكرة الفلسطينية. غالبا ما يتم إحياء تلك المناسبات بالكائيات وتحرير البيانات وإلقاء الخطابات عن النضال والصمود وانجازات السلطين وملهاة انتهاء الانقسام الذي ثمة إدمان في الحديث عن (عملية) إنهائه، كما تعداد جرائم الاحتلال وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها شعبنا، فيما كل ذلك وسواه لا يغير شيئا في الواقع، فالانقسام يتواصل كما الصراع على السلطة الوهمية، وجرائم الاحتلال ومستوطنيه تزداد فاشية، بينما مخاطر جمة تتهدد مشروعنا الوطني برمته في ظل الوضع الفلسطيني المشردم والعاجز والحالة العربية المجافية تماما بل والمتواطئة أحيانا أخرى، وانتشار القوى الظلامية والمستبدة.

الأرض الفلسطينية تُسلب يوميا من تحت أقدامنا، والاستيطان يتمدد كالسرطان في مختلف أنحاء وطننا، الجرافات لن تكف عن غرز المزيد من أنيابها في أرضنا اقتلاعاً ومصادرةً وتهويداً، فيما البطش والتنكيل والقتل اليومي الاحتلالي سياسة ممنهجة تندرج في إطار ما يسمونه كي الوعي الفلسطيني، وبات التنكر لحقوقنا وحتى لاتفاقيات أوسلو الكارثية على رؤسها سياسة رسمية ليس فقط لحكومة الاحتلال بل أيضا لكافة التشكيلات الحزبية الصهيونية، في المقابل تحوّلت حوارات المصالحة وإنهاء الانقسام إلى كذبة ممزوجة لا تنتهي الى نتيجة تمنح شعبنا بعضاً من الأمل والثقة في المستقبل، سيما مع التضحيات الجسام التي قدمها ويقدمها خلال الانتفاضة الحالية التي يمنع بؤس الحالة السياسية والانقسام والركوض وراء مغنم سلطة زائفة من تشكيل حاضنة سياسية موحدة لها.

لا يكتفي الاحتلال بممارسة أبشع وسائل القمع والتنكيل ضد الانتفاضة الفلسطينية ومواصلة تهويد الأرض الفلسطينية في الضفة والداخل، بل يراكم المزيد من عناصر القوة وفق خطة واضحة وممنهجة، ويستغل إرهاب داعش وأخواتها لتشويه النضال الوطني الفلسطيني رغم أنه وتلك الحركات الظلامية يعتبران وجهين لعملة واحدة.

أسئلة عديدة تطرح نفسها في ظل الواقع الراهن فلسطينيا، فهل يحمي الانقسام والركوض وراء مصالح خاصة هنا وهناك أرضنا من المصادرة والاستيطان؟ وهل تحرير البيانات ومواصلة المراهنة على سراب المفاوضات وعدم التحلل من التزامات اتفاقية أوسلو وتوابعها وفي مقدمتها التنسيق الأمني، ومواصلة المراهنة على إمكانية أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات عملية لوقف غول الاستيطان وإنهاء الاحتلال يمكن أن ينهي مسلسل القتل والتنكيل والجرائم اليومي، هل يمكن أن يعيد ذلك بعضاً من الأمل للطفل أحمد دوابشة؟

## في هذا العدد

- أسباب الانخفاض الحاد في أسعار البيض ..... صفح 3
- فلسطين على طريق تأسيس فرع لحركة طريق الفلاحين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ..... صفح 4
- إتحاد لجان العمل الزراعي ... ٣٠ عاما من العطاء والإبداع ..... صفح 6
- حصة «الزراعة» لا تليق بأهميتها كقطاع حام للأرض ..... صفح 8
- ألغام المالح، موت في البرية ..... صفح 10



# الأرض والاشتباك المفتوح



جاءه عرابية نطق من القرية في مسيرة يوم الأرض

الابتلاع يندرج في مخطّط المصادرة "الناعمة" للأرض العربية وتحويل قرانا ومدننا إلى "جيتوات" كبيرة.

ومن الأساليب التمييزية التي تقتل الأرض وتجعلها "عديمة" الجدوى هو منع الري عنها وهذا حاصل في منطقة البطوف تحديداً، فسهل البطوف والذي يمر منه وعلى طول مشروع ما يُسمى "الري القطري" والواصل بين بحيرة طبريا في الشمال إلى النقب جنوباً ورغم أنه مُقام على الأرض المُصادرة من الفلاحين إلا أنه ما زال يُمنع على الفلاحين العرب ليس فقط الري لأراضيهم وإنما الشرب الشخصي منه والمخالف "يُعاقب بالسجن والغرامات.

ووجب هنا التأكيد على أن "إسرائيل" أنشأت ما يُسمى بدائرة تطوير الجليل والنقب؛ وهي ما يُطلق عليها من قبل العرب الفلسطينيين بدائرة تهويد الجليل والنقب فالهدف الأساس من وراء هذه الدائرة هو زيادة عدد السكان المُستوطنين اليهود في الجليل وكسر الأثرية العربية فيه، وكذلك تشجيع الاستيطان اليهودي في النقب من خلال منح امتيازات كبيرة ومغرية جداً للأزواج الشابة اليهودية للسكن في النقب واستصلاح الأراضي هناك، وهذا يأتي في كل الحالات على حساب الإنسان العربي صاحب الأرض الأصلي، ففي النقب هناك عشرات القرى غير المعترف بها ولا تحصل على أدنى وأبسط الحقوق والخدمات الإنسانية والحياتية الأساسية، وتسعى الحكومة الصهيونية من خلال هذه الدوائر إلى تضيق الخناق على السكان العرب في النقب، كما أن هنالك قرارات بهدم قرى كاملة مقامة منذ ما قبل قيام الدولة العبرية وبهدف واضح هو إقامة مستوطنات على أراضي هذه القرى أو إقامة منشآت عسكرية.

في هذا السياق نذكر بأن قرية العراقيب في شمال النقب قد هُدمت للمرة الـ 96 وجرّفت أراضيها واعتُقل أبناؤها وشيخ عشيرتها الشيخ صياح الطوري أكثر من مرة لرفضهم مغادرة موقع القرية، ورفض المبادلة أو البيع، والمشرف على هذا المخطط الإرهابي هي ما يُسمى "دائرة أراضي إسرائيل" بالتعاون مع صناديق أوروبية لحماية البيئة والحفاظ عليها، وهذا يتأتى من خلال اقتلاع أصحاب الأرض الشرعيين والأصليين من أراضيهم وبلدهم وهدم مساكنهم وبيوتهم وحتى الاعتداء على مقابرهم.

وتلخيصاً يمكننا القول إن "إسرائيل" لا تُدخر جهداً عبر مختلف مؤسساتها السياسية والأمنية والتشريعية إلا وتستعمله وتستخدمه وتُجنّده في مشروع السيطرة على الأرض، فالتضييق على العرب الفلسطينيين في قضايا المسكن والتنظيم والبناء من خلال هدم البيوت والمنازل، وعدم توسيع الخرائط الهيكلية كله يندرج في هذا الإطار، للترحيل والتهجير والطرده والخنق حياتياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وعليه لم يتبق تحت سيطرة العرب الفلسطينيين ما نسبته اثنان ونصف بالمئة من مساحة الأرض ومنها المناطق المأهولة بالسكان كمسطحات القرى والمدن العربية.

إن الصراع على الأرض مُستمر، وهو يأتي في إطار الصراع التاريخي الطويل مع الحركة الصهيونية التي ترى الأرض من غير صاحب أو مالك، وما علينا إلا أن نستمر في توفير أسباب الصمود والحفاظ على البقاء والوجود في إطار الاشتباك المفتوح هذا..

\* مؤسسة ثقافية ترويجية تطوعية غير ربحية، تأسست بمبادرة مجموعة من الناشطين- عرابية البطوف- الجليل.

وهذا مُلخّص لقانون دائرة أراضي "إسرائيل" للعام 1960: «بموجب هذا القانون أقيمت دائرة أراضي إسرائيل. الحكومة تعيّن أعضاء مجلس دائرة أراضي إسرائيل، والذي يضع سياسات الأراضي في الدولة. نصف أعضاء المجلس هم من أعضاء الحكومة، ونصفهم الآخر هم من الصندوق القومي اليهودي. بهذا، يُعطى لدائرة إسرائيل التي تخدم مصالح اليهود فقط، الصلاحية الأكبر في تحديد سياسات الأراضي في إسرائيل».

فالقوانين التمييزية، أو بتسمية أدق القوانين الإرهابية والتي وضعت للسيطرة على الأرض "قانونياً" ولمنع أصحابها الشرعيين من المطالبة بها أو العودة إليها وحتى لمنع من بقي يُخطّط على أرضه وفق احتياجاته ومتطلباته الخاصة، قوانين لا تُعد ولا تُحصى في هذا المضمار، وأيضاً ممارسات مؤسساتية مدعومة بمنظومة من القوانين جعلت مشروع «الأبرتهديد» الحاصل في الداخل الفلسطيني تحديداً يبدو وكأنه يسير وفق تشريعات شرعية وطبيعية ومن يخالفها وفي حالتنا السكان العرب الفلسطينيين، هم الخارجون عن «القانون»...

كما سبق وذكرنا فبعد العام 1948 تمّ الاعتماد أولاً على القوانين البريطانية الانتدابية في عملية المصادرة وما زالت "إسرائيل" تعتمد على قوانين الطوارئ الانتدابية حتى يومنا هذا، وإضافة لذلك تمّ سن عشرات القوانين والتشريعات والتوجيهات إما في الكنيسة الصهيونية أو في الحكومة أو من قبل الهيئات والإدارات المعنية وهي كثيرة جداً. وهذه هي القوانين الانتدابية التي اعتمدت بعد النكبة من قبل حكومة الكيان في حينه، ولن ندخل في شرح كل قانون منها والأمر متوفر وبالإمكان الحصول عليه من المواقع الإلكترونية:

1. قانون الأراضي - الاستملاك للمنفعة العامة لسنة 1943
2. أنظمة الطوارئ لسنة 1945
3. قانون الغابات لسنة 1926
4. قانون أراضي الموات لسنة 1921
5. قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة 1928

## السيطرة على الأرض بطرق التفاضلية

هناك من يعتقد بأن شبح المصادرة قد ولى، فيبعد يوم الأرض الخالد في الثلاثين من آذار من العام 1976 عمدت المؤسسة الصهيونية إلى تكثيف حملة المصادرة، ولكن المواجهة الشعبية والجماعية لمُخطّط المصادرة والاقتلاع دفع بهذه المؤسسة للعدول عن مشروع المصادرة المباشرة، وكانت بذلك تمهّد للاستمرار في نواياها عبر مخطّطات أخرى، ولكنها تهدف إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية أو الجبلية والوعرية منها، فكانت مشاريع الشوارع الالتفافية حول معظم المُدن والقرى الفلسطينية في الداخل خاصّة في الجليل، حيث ابتلعت هذه المخطّطات الآلاف من الدونومات من أراضي العرب في منطقة البطوف والناصرية ومرج ابن عامر ومنطقة وادي عارة وفي قرى الساحل، ولم تكتف بهذا القدر فجاء شارع رقم 6 أو ما يعرف بعبارة "إسرائيل" ليلتلع الآلاف من الدونومات في منطقة المثلث وخاصة الأراضي الزراعية لقرى جت وباقية الغربية والطيرة والطيبة وقلنسوة وليقشّم هذه الأراضي ويقطع التواصل الطبيعي فيما بينها، والحديث اليوم عن استمرار هذا الشارع شمالاً يهدّد قرى البطوف والساحل خاصّة طمرة وكابول والجديدة المكر وكفرياسيف، وسيتم خلال المرحلة القادمة منه مشروع تعبيد هذا الشارع مصادرة عشرات الآلاف من الدونومات من السكان العرب، وهذا

## \* مؤسسة البيادر للثقافة والتراث- عرابية البطوف- الجليل

سماسة اليوم لم يعودوا خفافيش الليل كما كان يُطلق عليهم سابقاً، في زمان مضى، وإنما أصبحوا نسور النهار، يتجولون بين الناس ويعرضون عليهم تبادل أراضيهم، والمقصود بالتبادل هو المبادلة مع قطع أرض داخل قرانا ومدننا العربية مع ما تمتلكه «دائرة أراضي إسرائيل»- وهي أرض للاجئين الغائبين أو المهجّرين، بأرض يمتلكها العرب في المناطق الجبلية أو الزراعية البعيدة، وتنشط أيضاً مجموعة من المحامين العرب في عملية تحصيل التعويضات للمهجّرين، وهم اللاجئون في وطنهم، مقابل التوقيع على تنازل عن أراضيهم التي هي مُصادرة أصلاً ومقام على بعضها مصانع ومستوطنات صهيونية، والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا تريد «إسرائيل» تنازل من اللاجئين وتريد أن تدفع لهم تعويضاً على أرض تمت مُصادرتها أصلاً منذ حوالي سبعة عقود من الزمن؟

سؤال ليس محيراً في حقيقة الأمر، فمن يدرك طبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها وطريقة عملها الاستراتيجي، يدرك حقاً ما تبغيه هذه المؤسسة من هذا النشاط المحموم الآن بالذات، لقد حاولت المؤسسة الصهيونية وبمختلف أذرعها تنفيذ هذه المخطّطات في عملية المبادلة أو الحصول على تنازل موقع مقابل المال، واليوم تعود هذه الحملة في حلّة جديدة وفي ظلّ أوضاع سياسية "ملائمة"، فهذا المسعى يتوافق مع الطلب الصهيوني من القيادة السياسية في إطار مشروع التسوية الجاري بالاعتراف بيهودية الدولة، هذا عدا عن بعض التصريحات هنا وهناك فلسطينياً بإمكانية التنازل عن حق العودة بمفهومه التاريخي والوطني، العودة إلى القرى والمدن التي هُجّرت ودُمّرت في العام 1948 وما قبل وبعد ذلك، وهذا الانسجام هو محاولة صهيونية للبحث عن "راحة الضمير" إذا جاز التعبير، والمقصود الظهور بمظهر أخلاقي وكأنّ "الدولة" قد دفعت تعويضاً للاجئين عن أرضهم وإبرادتهم، وهنا تكمن خطورة الأمر سياسياً مُستقبلاً، ناهيك عن الخطر الأخلاقي والوطني في التنازل عن الحق بصورة طوعية.

## خلفية تاريخية

منذ بداية التفكير في إقامة المشروع الصهيوني في فلسطين وما قبل ذلك كان أقطاب الفكرة يوجّهون أنظارهم صوب الأرض، فالأرض هي الأساس في إنجاح مشروعهم، وهذا ما سعت إليه الحركة الصهيونية من لحظة تأسيسها، السيطرة على الأرض في فلسطين من خلال شراؤها من كبار الملاكين؛ لم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد سعت الحركة الصهيونية للحصول على الدعم الأوروبي، وتكلّل جهدهم في وعد بلفور المشؤوم وطبعاً تتويجاً للمقولة الغربية العجيبة والتي نجحت من خلالها الحركة الصهيونية بالتغريب بالرأي العام العالمي وخاصة في أوساط بعض اليهود، من مقولة «أرض الميعاد» إلى إطلاق الشعاع الخرافي «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»..

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فبعد النكبة وسيطرة العصابات الصهيونية على 78% من مساحة فلسطين التاريخية بدأت المؤسسات التي كانت قائمة أصلاً قبل قيام الكيان الصهيوني، مثل "الكيرن كيبميت" أو ما يُسمى صندوق أرض "إسرائيل" ودائرة أراضي "إسرائيل" وغيرها وهي أجسام ومديريات سعت وفق "القانون الإسرائيلي" للسيطرة على ما تبقى من الأرض مع العرب الفلسطينيين الباقين في وطنهم والمحتفظة على ما تمت مُصادرته بأيدي الدولة ومنع انتقاله بأي طريقة كانت لأيدي غير يهودية، وهذا الأمر يشمل المباني أيضاً التي تمّ مُصادرتها والاستيلاء عليها بعد طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين خاصة من المُدن الفلسطينية كحيفا ويافا وعكا وصفد وبيسان وغيرها.

ونص القانون الذي اعتمده الدولة العبرية: قانون أساسي، مديريةية أراضي إسرائيل

1. حظر نقل الملكية: لن يتم نقل ملكية أراضي إسرائيل وهي الأراضي في إسرائيل التابعة للدولة ولسلطة التطوير أو للصندوق القومي اليهودي الكيرن كاييميت، إما من خلال بيعها أو بطريقة أخرى.
  2. إذن بموجب القانون: لن يسري مفعول بند رقم 1 على أنواع الأراضي وعلى أنواع الصفقات التي خُددت في القانون.
  3. التعريف: تعني كلمة "أرض" في هذا القانون- الأرض والبيوت والمباني وكل شيء آخر مربوط بالأرض بشكل دائم.
- يتسحاق بن تصفي  
دافيد بن غوريون  
رئيس الدولة  
رئيس الوزراء



# إثر تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية ١٢ مليون دولار خسارة القطاع الزراعي



مصادرة بحق 100 دونم من أراضي فلسطينية تقع شرق مدينة قلقيلية من أجل تمهيد طريق التفافي في الربع الأخير من العام 2015.

وأشار التقرير أن نمط العمل الزراعي المتبع أسري ونظرا لخطورة بعض المواقع الزراعية كان المزارع يفضل ذهابه لوحده للعمل في الأرض بدون مرافقة أفراد أسرته. وتعد منطقة الخليل من أكثر المناطق تضررا بهذا المتغير. وأوصى التقرير على ضرورة العودة للأرض وتعزيز الاعتماد على الذات في توفير الغذاء، كذلك المزيد من نشاطات تطوير الأراضي في مختلف المجالات والمناطق مع التركيز على المناطق المهدهدة وشق الطرق الزراعية لتسهيل الوصول للأرض والتغلب على الإغلاقات والحوادث، وتعزيز نشاط المشاتل وتوفير الأصناف المطلوبة، بالإضافة إلى تعزيز محطات التعبئة والتخزين في مختلف المحافظات.

سائقي الشاحنات بأن الحجز يمكن أن يستمر لحوالي ثلاث ساعات أو يضطر السائق سلوك طرق أخرى أكثر طولاً وصعوبة، ولهذا فإن تكلفة الحجز يدفعها كل من المزارع والمستهلك، حيث تختلف حدتها من محافظة لأخرى وأكثرها تأثراً منطقة الخليل.

وتناول التقرير تصاعد وتيرة قرارات الاحتلال الاسرائيلية المحجفة بحق الأرض والبشر مع ازدياد حدة الاعتداءات منذ الربع الأخير لعام 2015، اشتملت على قرارات: هدم، مصادرة أراضي، وقف عمل وطرد، إذ أصدر الاحتلال أمراً ضد تأهيل طرق زراعية بتمويل من جهات مانحة في منطقة سدة تغله بالقرب من مستوطنة كرميل الإسرائيلية جنوب محافظة الخليل. وفي الربع الأول من عام (2016) أصدرت السلطات الإسرائيلية أمرى وقف عمل ضد مشروعين تمولهما المنظمات الإنسانية في تجمعين رعيين في المنطقة المصنفة (ج) بسبب عدم حصولهما على ترخيص. كما أصدرت سلطات الاحتلال أمر

الفلسطينية المحتلة أرقاماً عالية منذ تشرين الأول 2015 فقد صودرت بقرارات عسكرية آلاف الدونومات من الأراضي، وسجلت جهات رسمية عطاءات ومصادقات على بناء آلاف الوحدات الاستيطاني.

وبين التقرير أن أوسع مصادرات للأراضي كانت في منطقة أريحا جنوبي الضفة الغربية، حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة (2342) خلال شهر كانون الثاني من العام 2016، بينما سجلت أعلى نسبة تجريف للأراضي في منطقة مسافر يطا في محافظة الخليل (400) دونم في شهر شباط 2016.

كما اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي طرقاً عديدة لضرب قطاع الزراعة الفلسطيني وبالتالي تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني من خلال اقتلاع (440) شجرة خلال الربع الأخير من العام 2015. وخلال الربع الأول من العام الحالي اقتلعت جرافات الاحتلال (300) شجرة 90% منها أشجار زيتون .

وحول الاحتلال الاسرائيلي الضفة الغربية الى كتونيات مغلقة منعزلة اذا وصلت عدد الحواجز الطيارة خلال الربع الأخير من عام 2015 (516) حاجزا الأمر الذي أثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي وأعاق حركة المواطنين، والبضائع وتسبب بكسادها بسبب ساعات الانتظار الطويلة، كما ارتفعت تكلفة النقل بسبب الحواجز الدائمة والطيارة. وحسب ما أفاد بعض

كتب: عمر طبخنا، هبه الجبهي

رام الله- أعد اتحاد لجان العمل الزراعي تقريراً رصد فيه أثر تصاعد الانتهاكات الاسرائيلية على القطاع الزراعي، حيث أظهرت النتائج خسارة القطاع الزراعي في الربع الأخير من العام 2015 والربع الأول من عام 2016 بحوالي 12 مليون دولار.

واعتمد التقرير في تقديره لخسارة القطاع الزراعي على عدة بيانات منها: تقدير بيانات الجهاز المركزي للإنتاج الزراعي والقيمة المضافة لعام 2007-2008 (آخر نشرة) إضافة الى مؤشر الرقم القياسي لأسعار المنتج للأشهر تشرين أول وتشرين ثاني وكان أول من العام 2015. كما تمت مقابلة عدد من المزارعين والجمعيات الزراعية من مناطق مختلفة، إضافة الى استشارة بعض الفنيين الزراعيين والميدانيين لتقدير أثر التغيرات والأوضاع السياسية على القطاع الزراعي، حيث تم تصنيف المتغيرات ضمن مجموعات وفق المعلومات الواردة من الميدان منها: تقلب الأسعار بسبب الوضع غير المستقر والمتذبذب أمنياً وبنفس الوقت نمط الانتاج الزراعي المحدد زمانياً وكيمياً ما خلق فجوة بين العرض والطلب على السلعة ( انخفاض بالسعر) عدا عن تحكم التجار بعملية النقل من المزرعة الى الأسواق بناء على تقارير الإحصاء لأسعار المنتج، كذلك مصادرة وتجريف الأراضي، حيث سجل الاحتلال الإسرائيلي ومصادرة الأراضي



وفيما يتعلق بصغار مربي الدجاج البياض وهم ممن يمكن طيور بعدد يقل عن 5000 طير فإنهم أقرب الى الإفلاس وانضمامهم الى سوق البطالة والفقر، حيث يخسرون يومياً 50% من تكلفة البيع، والمزارع الصغير لا يستطيع تحمل الخسارة لأكثر من أسبوع، وبالتالي سوف يضطر الى بيع الدجاج المنتج الى السوق المحلي بأسعار لا تدر رأس مال قيمة الدجاجة.

توصيات يمكن أن تقلل من التدهور الحاصل: تكاثف جميع الجهود في وضع خطط إنتاجية والعمل على مراقبتها، توعية المستهلك الفلسطيني بكيفية معرفة البيض المستورد، تعزيز الدور الإعلامي في نفي الشائعات الخاصة بوجود أمراض في البيض، فحص إمكانية تصدير البيض الى الدول المجاورة، كذلك تفعيل دور صندوق التعويضات والكوارث، وتنسيق الجهود لمختلف الجهات المعنية ( وزارة الزراعة، الجمارك، حماية المستهلك، جمعية الدجاج البياض....) لضبط والحد من مسألة التهريب ومعاينة رادعة للمخالفين.

وفترة شهر رمضان، بالإضافة الى العطل المدرسية فجميعها تقلل من استهلاكه، وبالتالي تكذسه وبالتالي قلة في الطلب وزيادة في العرض، وبالتالي انخفاض واضطرار المزارعين ببيعه بأقل من سعر التكلفة.

كما أن سوء التخطيط وفق قطاع الدواجن الى استراتيجية تحدد حجم الانتاج المطلوب للسوق المحلي، وعدم توفر قاعدة بيانات، وضعف إمكانيات مراقبة الطيور المهترية، وجشع بعض التجار والاتجار بما هو غير شرعي هو المحور الأساسي في الوضع الحالي الذي يمر به قطاع انتاج البيض، يأتي بعد ذلك منع تسويق البيض الفائض الى الأسواق في الداخل المحتل، ومن ثم أسعار الاعلاف المرتفعة الثمن والتي تشكل 80% من تكلفة الانتاج كلها عوامل ساهمت في تدمير هذا القطاع، وضم العديد من عائلات منتجي البيض الى قائمة الفقر والبطالة.

وانعكس تدهور أسعار البيض على كبار وصغار مربي الدجاج البياض، فقد لحقت بهم خسائر كبيرة لن يستطيعوا تحملها، مع أهمية الإشارى الى أن المزارع الكبير هو من يملك مزرعة فيها ما بين 5000-10000 طير بياض.

## الاعلاقات وزيادة فائض الانتاج وسوء التخطيط أسباب انخفاض أسعار البيض

كتب: م. عمر الطيبي

يعد انتاج بيض المائدة في فلسطين من الصناعات الزراعية الرائدة في القطاع الزراعي والتي تنسم بتوفير أهم مصدر غذائي للبروتين وبأقل تكلفة مقارنة مع بقية المصادر، عدا أنه مصدر دخل أساسي لشريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني ويقوم بتشغيل عدد كبير من النساء والرجال.

وبلغ إجمالي عدد حيازات الدجاج البياض 619 حيازة في الأراضي الفلسطينية مشكّلة ما نسبته 2% من إجمالي عدد الحيازات الحيوانية وفق التعداد الزراعي 2010، وتبلغ مساحة العنابر العاملة 240,444 متراً مربعاً، أما من حيث عدد الدجاج البياض فقد ارتفع من 1.5 مليون عام 2010 الى 1.77 مليون دجاجة عام 2013، مساهماً بحوالي 7% من قيمة الانتاج الحيواني.

ويعتبر بيض المائدة من السلع التي لا يمكن تخزينها لفترة طويلة، حيث أن التخزين لمدة تتجاوز الثلاثة أيام يقلل من صلاحية البيض للاستهلاك البشري، بالإضافة الى نقص وزن البيض المنتج بسبب تبخر السوائل من البيض. قبل الاحداث الحالية وقبل إصدار الاحتلال قرار منع دخول المنتجات الفلسطينية الى الأراضي المحتلة كان التجار وبعض المزارعين يعملون على تسويق البيض المنتج في الأراضي الفلسطينية الى داخل الأسواق الاسرائيلية، من خلال عمليات غير مرخصة (عمليات التهريب) وكان الاحتلال يعلم بذلك، ولم يكونوا معنيين بوقف التهريب، إلا أنه وبعد قرار منع الاحتلال دخول المنتجات من الأراضي الفلسطينية الى الأراضي المحتلة بدأت المشكلة بالظهور، وبدأ تكديس البيض وبدأ انهيار سوق البيض، وعمل المزارعون على بيع البيض بأقل من تكلفة الانتاج وبخسائر عالية. فقد أشار بعض المزارعين الى زيادة فائض الانتاج بسبب إغلاق المناطق من قبل الاحتلال الاسرائيلي وبالتالي عدم وجود

تصريف للانتاج البيض.

كما أن المزارع الاسرائيلية المنتجة لبيض التفريخ قامت ببيع البيض للاستهلاك البشري، وتم بيع جزء كبير من البيض من خلال التهريب من داخل الأراضي المحتلة الى الأراضي الفلسطينية ومن ثم تم تفقيسه في الأراضي الفلسطينية وبالتالي زاد عدد الفخرات المرباة في مناطق السلطة الفلسطينية، ما زاد انتاج البيض بكميات إضافية، ونتيجة لعدم القدرة على التسويق تم بيع البيض بأسعار قليلة، فقد بين أحد المختصين أن هناك ارتفاعاً في عدد الطيور البياضة، فعلى سبيل المثال في محافظة طولكرم كان عدد الدجاج البياض 250 ألف دجاجة عام 2015 وأصبحت حالياً (2016) 350 ألف طير وهذا يعني بأن هنالك فائضاً كبيراً في العرض ما ينتج عنه هبوط وتدهور في السعر.

وفيما يتعلق بالبيض الذي قامت اسرائيل باستيراده من الخارج أو من الدول الأوروبية، فإنه لم يكن مطابقاً للمواصفات، ما اضطر التجار الاسرائيليون الى بيعه لبعض التجار الفلسطينيين بأسعار قليلة وتم تسويقه في الأراضي الفلسطينية ما أثر بشكل إضافي على أزمة تسويق البيض المنتج والمكدس في مناطق الضفة الغربية.

وكانت وزارة الزراعة قد ذكرت أن البيض الاوكراني مصاب بأمراض يمكن أن تنتقل للإنسان، وطبعاً تم نشر ذلك من قبل المسؤولين في وزارة الزراعة وبدون فحص مخبري أو من دون التأكد من صحة سلامة البيض، ما أثر بشكل كبير على نفسية المستهلك وعزوفه عن استهلاك البيض سواء المنتج محلياً أو المستورد وكان الأثر سلبياً على قطاع انتاج البيض بشكل عام في الأراضي الفلسطينية.

ومن المعروف أيضاً أن هناك مواسم تمر على المستهلك الفلسطيني تساهم في عزوف المستهلك عن استهلاك سلعة البيض ومن أهمها فترة موسم الصيف،



# أكثر من ٨٠٠٠٠ مزارع خارج الضمان الاجتماعي

كتب: ناصر عويضات

نشر مؤخراً قرار بقانون الضمان الاجتماعي بعد توقيع الرئيس عليه في السابع من آذار. القانون رغم حساسيته التي تمس كافة أبناء وفئات الشعب الفلسطيني، خرج القانون غير انفا بكافة الملاحظات والآراء حول الثغرات والاشكالات التي تم تداولها، بدءاً من دستورية القانون والأسس الفلسفية التي قام عليها وأهدافه المرجوة، وصولاً إلى مواده والنسب والاشتراكات والتغطيات والصندوق التكميلي، والخلاف الرئيس حول تخلي الحكومة عن دورها كضامن. لم تهدأ بعد موجة التساؤلات، ولكن الأبرز أن هذا القانون يستثني جمهور الفلاحين العاملين بالزراعة وأصحاب الحيازات العاملين لحسابهم، حيث استثنت كافة العمال الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، أيضاً العمال الذين تكون علاقتهم بصاحب العمل غير منتظمة، وأجاز التغطية الاختيارية للعاملين لحسابهم في حال دفعو 16% من دخلهم، والذي يجب أن يكون ليس أقل من الحد الأدنى للأجور.

ولأن الضمان الاجتماعي في فلسطين كسياسة تشريعية، وتحديد تطبيقاته والأسس الفلسفية التي يقوم عليها يجب أن تُقر وتُبنى في إطار الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني، كان يفترض أن يولي معدو هذا القانون في إطار الصياغة مبدأ الشمولية لكافة فئات أبناء شعبنا في كافة أماكن تواجده، وتوسعة تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل جميع شرائح المجتمع، كذلك العائلات والأسر الفقيرة في المناطق الريفية بشقي الوطن الضفة وغزة، بما فيها القطاعات الغير مهيكلة وشريحة المزارعين أصحاب الحيازات والعمال في المنشآت الزراعية.

إن التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي الفلسطيني، وتأثير ممارسات الإحتلال عليه تستلزم ابتكار آليات للمواجهة والاستمرار في الإنتاج، وتطويره ودعم الصمود الفلسطيني، فمصادرة نحو (5416) دونما واقتلاع نحو 30015 شجرة خلال عام 2015، ارقام تستوجب ليس فقط الوقوف عندها، بل العمل باستراتيجية شمولية تدعم أهلنا في مقاومة الاحتلال.

وليس خفياً أن القطاع الزراعي خلال الحقب السابقة كان المشغل الرئيس للعمال في فلسطين، ونتيجة للاحتلال الصهيوني وسياساته الاقتصادية واستهدافه للقطاع الزراعي، تحول معظم الفلاحين الفلسطينيين إلى عمال في



الكيان، وبالمقارنة بين نسب العاملين بالقطاع الزراعي وأعداد العاملين بالكيان ومستوطناته، ممكن الاستنتاج أن القطاع الزراعي كان ملجأ الكثيرين من العمال والأسر الفقيرة عندما تتعثر سبل العمل بالداخل.

المعطيات الواقعية تفيد بأن عدد العاملين في قطاع الزراعة والحراجة والصيد بلغ 2015 ما يقارب 83.200 بنسبة 8.7% من إجمالي العاملين بشكل مؤقت وموسمي.

كما تشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، إلى أن معدل أيام العمل الشهرية بلغ في مسح القوى العاملة عام 2014 ما يقارب 18.5 يوم للعاملين بقطاع الزراعة. هذا بحد ذاته يشير إلى أن نسبة عالية جداً من العاملين يعملون بعدد أيام أقل من 16 يوم عمل، كما أن ذلك مرتبط من جهة أخرى بالطبيعة الموسمية للعمل الزراعي.

لا بد من الإشارة لمعلومة تستدعي منا الوقوف عندها جميعاً، هي أن نسبة العاملين بالزراعة انخفضت من 10.4% في 2014 إلى 8.7% خلال 2015.

بالقراءة أيضاً لنسب العاملين بالزراعة حسب المحافظات، يستنتج أنه وبالرغم من التحولات والانحدار في القطاع الزراعي، إلا أنه ما زالت المحافظات في الشمال والجنوب تحافظ نوعاً ما على طابعها الزراعي الأصلي، فهي تقارب مثلاً 40%

بمحافظة طوباس و30% بمحافظة اريحا والأغوار وهي نسب لا يستهان بها. هذا يدل على أن القرار بقانون الضمان الاجتماعي لم يأخذ بعين الاعتبار فكرة الشمولية وتوسعة النطاق لاستيعاب كافة أبناء شعبنا بالمناطق الريفية والمحافظات، بل تتطلع لفئات محددة، وتلك بحد ذاتها مشكلة بصلب المنهجية التي تم العمل بها وقت صياغة القانون.

وفيما يتعلق بالعاملين لحسابهم بقطاع الزراعة فإن إسناد ذلك إلى إطار التغطية الاختيارية تبعاً للمادة (9) هو مجرد هروب من تقديم التزام مباشر اتجاه المزارعين وعائلاتهم، حيث يشترط هذا القانون على المزارعين العاملين لحسابهم كغيرهم، ومن يرغب منهم بالمشاركة في صندوق الضمان الاجتماعي دفع ما لا يقل عن 16% من دخلهم، وبشرط أن لا تقل هذه النسبة عن 16% من الحد الأدنى للأجور، وبالعودة إلى الإحصاءات الرسمية فإن أغلب العاملين في قطاع الزراعة ومنهم العاملين لحسابهم، والذين يقارب عددهم 25 ألف عائلة، لا يتجاوز دخلهم الحد الأدنى للأجور.

إن الادعاء بأن القانون سيعمل وسيُدفع إلى تطبيق الحد الأدنى للأجور محض إدعاء حالم، حيث تشير أغلب الإحصاءات الرسمية إلى أن غالبية العمال في قطاع الزراعة يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور حتى في مواسم العمل، وتثبيت أن الأجر الخاضع للتأمين هو الحد الأدنى للأجور تبعاً للمادة (43)، لا يمكن فهمه إلا كونه مجرد "ضمان" آخر لاستثناء كافة العمال الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور مرة أخرى.

علماً أن المستخدمين بأجر يعملون بمتوسط أجر يومي يقارب 60 شقيل بالضفة و24 شقيل بقطاع غزة طبقاً لمسح القوى العاملة 2014 وبمعدل أيام عمل شهرية 18 يوم عمل شهرياً. فالأجور تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور.

يمكن الاستنتاج أن الضمان الاجتماعي كفيما تمت صياغته، لم يول معدوه أي أهمية للمزارعين، بل عمد إلى استثناؤهم بشكل مباشر وقطعي عبر عدم النص على شملهم بالفئات المشمولة أساساً، وتنظيم المواد المتبعة لذلك والتي بالضرورة تستدعي أن تمارس الحكومة دور "الضامن والداعم".

وتبرز اليوم أكثر مما مضى أهمية التنظيم النقابي وتنظيم العمال والفلاحين داخل أطر ونقابات المجتمع المدني من أجل ضمان حماية حقوقهم ومصالحهم. إن هذا يتحقق في ظل وحدة المطالب الاجتماعية لنقابات العمال والفلاحين.

## فلسطين على طريق تأسيس فرع لحركة طريق الفلاحين العالمية «لا فيا كمبسينا»

كتب: أعصان البرغوثي

تكم أهمية عضوية فلسطين من خلال اتحاد لجان العمل الزراعي في حركة طريق الفلاحين العالمية "لا فيا كمبسينا" لتكون بذلك الدولة العربية وحيدة العضوية في الحركة، في كونها شكلت مدخلاً مهماً لتأسيس فرع للحركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يقوده اتحاد لجان العمل الزراعي، ليعمل هذا الفرع من أجل الدفاع عن حق شعوب المنطقة، إلى جانب شعوب العالم الحر ونضالهم العالمي ضد النظام الرأسمالي النيوليبرالي وضد جميع أشكال الاستغلال والاستعمار والتهميش القسري.

وقد انبثقت النواة التأسيسية لفرع الحركة في المنطقة، عن اللقاء الذي تم في تونس في إطار مشاركة حركة "فياكمبسينا" في المنتدى الاجتماعي الدولي في نيسان 2015، وتضم كل من اتحاد لجان العمل الزراعي الفلسطيني كمنسق، الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي من المغرب، جمعية المليون مرأة ريفية من تونس. لتعمل فيما بعد على ضم كافة دول المنطقة لفرع الحركة بعد الانتهاء من العملية التأسيسية واطلاق الحركة.

وكانت النواة التأسيسية للمكتب العربي للحركة والتي تبلورت في تونس، خلاصة اللقاء الدولي للحركة الذي عقد في المغرب في آذار 2015، والذي انبثق عنه اعلان اغادير الذي أطلقته مجموعة من التنظيمات النقابية وحركات المزارعين والحركات الاجتماعية التي أكدت ضرورة التصدي للمخططات الاستعمارية الجديدة والخيارات التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية، والنهب الرأسمالي للثروات الأرضية والبحرية، والتصدي لسياسة حكومات الدول الضامنة لمصالح الشركات متعددة الاستيطان. والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني، ودعم نضال الفلاحين الكادحين ونضالات الشعوب من أجل سيادتها، والتأكيد على دعم مقاومة النساء ضد الاضطهاد وضمان كرامتهن وحققهن في المساواة.

إن أهداف حركة طريق الفلاحين العالمية "لا فيا كمبسينا" وفرعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمحور في:

العمل على مواجهة الشركات الفلاحية العالمية الكبرى المهددة لمصالح الفلاحين الصغار والفلاحة العائلية بالبلدان المغاربية العربية، من خلال العمل على عدد من المحاور مثل : مواجهة مشاريع إنتاج المواد الفلاحية المعدلة جينياً، التصدي "للفلاحة السامة" و"الفلاحة التجارية" بشكل عام من خلال فضح الأضرار الصحية والبيئية الاجتماعية التي تنتج عنهما وفضح الشركات العالمية الستة (Monsanto, Syngenta, Dow, Basf Dupont, Bauer) التي تهيم على 67.9 في المائة من إجمالي إنتاج وتسويق البذور والأسمدة والمبيدات وحتى الأدوية عبر العالم، مقاومة أسباب التخريب البيئي المؤدي إلى الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية الكارثية و فضح دور السياسات النيو ليبرالية والشركات الكبرى في ذلك ومواصلة العمل على بناء بديل واقعي غاياته السيادة الغذائية أولاً وذلك عن طريق:



- المطالبة بإصلاح زراعي يضمن الأرض لمن يحرثها ويوفر ماء السقي والاعانات الضرورية.
- مطالبة الدول العربية والمغاربية بسن سياسات عمومية فلاحية وتجارية تخدم مصالح الفلاحين الصغار.
- المساهمة في التعريف بالدور الاستراتيجي للفلاحين الصغار بالبلدان العربية والمغاربية كفاعل اقتصادي وبيئي واجتماعي مع ما يفرضه هذا الاعتراف من تحسين لمكتسباتهم وحماية حقوقهم.
- دعم حركة فيا كمبسينا في مطالبها بإصدار إعلان عالمي لحقوق الفلاحين الصغار على غرار الإعلان العالمي للحقوق الشغلية.
- العمل مع الفلاحين وتنظيماتهم بالبلدان المغاربية العربية من أجل حماية "البذور الأصيلة" كواجهة للحد من احتكار الشركات لتكنولوجيا إنتاج البذور والتلاعب الجيني بالبذور خدمة لمصالحها، ومن أجل تعزيز قدرات الفلاحة البديلة على التأقلم مع محيطها دون اللجوء لاستعمال المواد الكيماوية.
- وضع برامج للفلاحين الصغار ليتمكنوا من آليات وأساليب الدفاع عن فلاحية قابلة للاستمرار ومستدامة، لا تقوم على أساس استنزاف أسس الإنتاج الفلاحي وهي التربة الماء، والبذور الأصيلة والمناخ.
- المساهمة في انجاح خطة الحركة لمحاربة العنف ضد النساء والعمل في هذا المجال مع المنظمات والفعاليات النسائية في بلداننا.
- المساهمة في تقوية قدرة الشباب المغاربي العربي على مواجهة السياسات العمومية العربية والمغاربية التي تهتمشهم.
- مواجهة اتفاقيات التبادل التجاري الحر التي وقعتها البلدان المغاربية والعربية مع البلدان الغربية لما فيها من اجحاف في حق شعوبنا.

### المؤتمر النصفى للحركة

وضمن تعزيز مسيرة تأسيس الحركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شارك اتحاد لجان العمل الزراعي إلى جانب ممثلين عن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في المغرب، وجمعية المليون مرأة ريفية في تونس، في المؤتمر النصفى لحركة طريق الفلاحين العالمية، والذي عقد في إزمير- تركيا في الفترة ما بين 19\12\2016 و11\3\2016، بمشاركة واسعة من أعضاء الحركة من مختلف أنحاء العالم. وكان يهدف المؤتمر النصفى بشكل أساسي، إلى مراجعة خطة عمل الحركة منذ مؤتمر جاكارتا حتى وقت المؤتمر، ومناقشة المعضلات والانجازات التي تم تحقيقها والتوصيات التي خرجت بها فروع الحركة من مختلف البلدان الأعضاء، كما تناول المؤتمر الأوضاع والأحداث في العالم وأين تقف الحركة منها. وطرح سبل تقوية الحركة والمحاورة الاستراتيجية التي تشكل مجال عملها. وقد تخلل الفترة اجتماعات مختلفة جمعت ما بين الحركة والاتحاد والمرشحين من المغرب وتونس، لمناقشة عدة أمور تتعلق بتأسيس مكتب الحركة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن أهم المحاور التي تناولها المؤتمر تمثلت في تحليل سياسي اقتصادي واجتماعي على مستوى العالم واتجاهات الرأسمالية ودور الفلاحين الصغار والحركات الاجتماعية في ذلك، وتقييم ومتابعة خطة عمل الحركة وآليات تقوية حركة الفلاحين والخروج بخطة عمل حتى المؤتمر السابع الذي سيعقد في العام 2017.

يذكر أن حركة طريق الفلاحين "لا فيا كمبسينا" تأسست في العام 1993 من قبل منظمات المزارعين في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وكان مقرها الأصلي في بلجيكا قبل انتقالها إلى هندوراس، ومن ثم إلى العاصمة الاندونيسية جاكارتا، حيث يعتبر اتحاد الفلاحين الاندونيسي (SPI) المنسق العام للحركة التي تضم في عضويتها 200 مليون فلاح من مختلف أنحاء العالم و183 منظمة فلاحية في 78 بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين. وتدافع حركة طريق الفلاحين "فيا كمبسينا" عن الزراعة المستدامة كوسيلة لتعزيز العدالة الاجتماعية والكرامة، وتعارض بشدة الزراعة التي تقودها الشركات الاحتكارية والعبارة للدول التي تنتج المبيدات والأسمدة الكيماوية والأغذية المعدلة وراثياً، التي تدمر الناس والطبيعة. وهي حركة مستقلة تناهض سياسات العولمة والرأسمالية العالمية واحتكارها للأسواق، وتناصر تثبت السيادة على الغذاء كمفهوم سياسي يتطلب السيادة على الأرض والموارد والمياه وحق الدول والشعوب في استغلال مواردها.

وكان العمل الزراعي قد عمل منذ العام 2004 وبشكل مكثف على الانضمام لحركة الفياكمبسينا ضمن معايير صارمة تخللها انجاز نشاطات على مستوى محلي ودولي واستضافة وفود من الحركة في فلسطين، بالإضافة إلى زيارات دولية لمكاتب الحركة في عدد من الدول. وفي العام 2011 عقد الاتحاد مؤتمراً دولياً تحت عنوان (على طريق بناء حركة الفياكمبسينا "طريق الفلاحين" في فلسطين) في كلية العروب الزراعية في الخليل.



## زيدان: قرية ديراستيا تتعرض لهجمة استيطانية غير مسبوقه والاحتلال يصادر ٢٠٠٠ دونم من أراضيها



رام الله- قال رئيس بلدية ديراستيا بمحافظة سلفيت سعيد علي زيدان إن سلطات الاحتلال صادرت 2000 دونم من أراضي البلدة لتوسعة المخطط الهيكلي لمستوطنة "ياكير" عدا عن الأعمال الجارية لتوسعة الشارع الواصل بين مستوطنة "رفافا" وبلدة ديراستيا على حساب المزارعين الفلسطينيين، فضلا عن هجمات المستوطنين المتكررة وضعف الاهتمام بالبلدة.

لم يكن زيدان وراء مكتبه، بل كان يراقب العمال في البلدة، ويساعدهم في مد الشبكات واصلاح الأعطال، فالضغوطات الاحتلالية التي تواجهها ديراستيا لم تمنعه من مواصلة العمل داخل البلدة وخارجها لحماية ما تبقى من الأرض.

### مصادرات وتهويد للأرض

وتناول زيدان مصادرة الاحتلال 2000 دونم من أراضي البلدة" لم نصمت أمام مصادرة الأرض، قمنا في البلدية برفع التماس لمحكمة العدل العليا، كذلك رفع قضية ضد المنظمة الصهيونية العالمية التي تمول عملية المصادرة لتوسعة مستوطنة (ياكير) ولا تزال عملية التوسعة جارية الى الآن.

مضيفاً: "لم تسلم ديراستيا من المستوطنات الثماني التي تحيط بها: (عمانوييل، ايل متان، ياكير، نوفيم، كرني شمرون، جنوت شمرون، معالي شمرون ورفافا) فحديثاً قام الاحتلال بأعمال توسعة للشارع الواصل بين مستوطنة (رفافا) وبلدة ديراستيا بمساحة 4.5 متر منها 3.5 متر من جهة البلدة اقتلعوا خلالها 80 شجرة زيتون وأغلقوا خمسة طرق زراعية تخدم 13000 دونم من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون، وقاموا بوضع حمايات حديد على جانبي الطريق ارتفاعها 80 سم، بالإضافة خندق مياه، وبذلك لا يستطيع المزارعون ومواشيهم قطع الطرق للوصول الى أراضيهم."

ورداً على ذلك خرج أهالي ديراستيا الى الشارع الرئيسي احتجاجاً على سياسات الاحتلال في محاصرة البلدة وعمليات التهويد التي تجري بحقهم، وربطوا دوابهم في حمايات الحديد على جانب الشارع الرئيس وأدوا صلاتهم هناك.

وأشار زيدان تعقيباً على إغلاق الشوارع المؤدية الى أراضيهم: "قمنا بالاحتجاج وسنواصل احتجاجنا، ونحن الآن في بلدية ديراستيا بصدد رفع قضية قانونية ضدهم مع علمنا أن محاكمهم صورية، وسنسلك كل الطرق السلمية لايصال رسالتنا لإنهاء الحصار وعودة الحق للمزارعين، منوها الى تعرض البلدة لاعتداءات متكررة من المستوطنين تمثلت في: الاعتداء على البيوت القريبة من الشارع، واحراق مسجد البلدة وحرق سيارات المواطنين واقتلاع الآلاف من أشجار الزيتون."

### وادي قانا محمية طبيعية أم محمية للمستوطنين

ويبدو أن الاحتلال ماض في اقتلاع المزارعين من أرضهم بكل الطرق الممكنة، فعمليات التضييق والمصادرات والاعتداءات في تصاعد مستمر. وبالحديث عن وادي قانا، حيث يقع في دائرة خطر التهويد فهو يعتبر من أخصب المناطق الزراعية في المنطقة الشمالية الغربية من بلدة ديراستيا وتبلغ مساحته ما يزيد عن 10 آلاف دونم، وفيه 11 عين مياه، ويتعرض الوادي إلى عملية تهويد واضحة المعالم. فقبل العام 1967، كان يقيم في الوادي عشرات العائلات العاملة في الزراعة، بينما تناقص عدد السكان في الوادي بعد الاحتلال عام 67 لا سيما بعد إقامة ست بؤر استيطانية (عمانوييل، يا كير، نوفيم، كرني شمرون، جنات شمرون ومعالي شمرون) التي أحاطت بالوادي من كافة الجهات، في الوقت الذي يعتبرها الاحتلال - حسب- رئيس بلدية ديراستيا سعيد زيدان محمية طبيعية ويمنع مزارعي البلدة من زراعة الأشجار فيما يسمح لمستوطنيه بالزراعة والبناء.

### ترتيبها الثالث على مستوى الوطن

وبين زيدان أن بلدة ديراستيا من البلديات المنتجة لزيت الزيتون، حيث أن ترتيبها الثالث على مستوى الوطن والأول على مستوى محافظة سلفيت، مؤكداً أن هناك تقصيرا كبيرا من الجهات الرسمية والأهلية، فخلال العام الماضي لم ينفذ في القرية سوى مشروعين: مشروع نفذه اتحاد لجان العمل الزراعي، حيث تم تاهيل طريقتين زراعيين، ومشروع آخر لمؤسسة فرنسية.

وطالب زيدان بالوقوف مع بلدته في وجه الهجمة الاستيطانية التي تتعرض لها، وعدم ترك الأهالي والمزارعين لوحدهم.

لا يزال أهالي ديراستيا صامدين أمام ثماني مستوطنات تحيط بهم، فالنتيجة مهما كانت تعني مزيداً من الصمود على الأرض.

## حكايات فايز ووالده في سنوات الموت والصمود



وقصص، هناك حيث كان والد فايز مع أبنائه يبذرون القمح والشعير ويزرعون الأرض طيلة شهور.

### حكايا صمود ومقاومة

يحكي جمعة أبو عليا والد فايز (65 عاما) قصصاً ربما تحتاج الى كتاب لتوثيقها حدثت في جبال المغير، فكان شاهداً على ما حدث، فالدماء التي سالت تركت بصمة قوية في الذاكرة، يقول: "قبل الاحتلال الاسرائيلي كنا نحرث الأرض على البقر والفرس ونقوم بزراعتها ثم نبدأ بالحصاد، حياتنا كانت ولا زالت بين الزراعة ورعي الأغنام، كنا دائماً في الجبال. في سنة 1967 عندما احتلتنا اسرائيل حاصرت قوات الاحتلال القريبة، بعد ذلك سمعنا اطلاق نار وقنابل في منطقة رأس العقبة بالقرب من قرية المغير، علمنا أن أحد الفدائيين كان متجها من قرية العوجا باتجاه المغير، حيث تفاجأ بقوة اسرائيلية قام بإطلاق النار والقنابل عليها. قتل وأصاب عدد كبير منهم، فيما أصيب الفدائي واستطاع أن يختبئ بين سنابل القمح والهرب بعد ذلك خارج المنطقة."

ويضيف أبو عليا في معرض حديثه عن ذكرياته عن المنطقة وتأكيدياً على الدماء التي سالت والتي كانت دماء ابنه فايز من ضمنها خلال السنوات اللاحقة: "في العام 1967 كنا نحصد القمح في سهل المغير وبالتحديد في منطقة الدالية القريبة من الأغوار، وكان الكثير من النازحين يمرن من المنطقة إلى شرق الأردن. في ذلك الوقت حضر 17 شخصاً مع أطفالهم ونسائهم هرباً من جرائم الاحتلال التي كانت تمعن في قتل الفلسطينيين، وسألوني عن الطريق، أخبرتهم أن هناك أصوات دبابات واطلاق نار في منطقة الأغوار، وحتى لا نلفت انتباه قوات الاحتلال لهم قاموا بحصاد القمح معنا، وعندما اقترب الليل ذهبوا إلى شرق الأردن."

ويستدرك قائلاً: "في تلك الفترة حصلت عملية المتباركية نسبة الى منطقة في قرية المغير، حيث كانت مجموعة من الفدائيين مختبئين في مغارة في تلك المنطقة، ويبدو أن أحداً ما أبلغ قوات الاحتلال بوجود الفدائيين، حيث كان اثنان منهم يحرسون المغارة، وتسلفت القوة الى المغارة وبدأوا بإطلاق النار استطاع الفدائيان اللذان كانا يحرسان المغارة الاشتباك معهم والهروب، حيث تدرجوا من قمة الجبل الى الوادي، فيما قتلت القوة الاسرائيلية من بقي من الفدائيين في المغارة."

لا يزال فايز يعيش في غرفتين صغيرتين فوق منزل والده، يتابع باهتمام نشرات الأخبار، يعلق عليها بعصبية، ينظر الى صورة ابنه المعلقة على الحائط، حيث يقبع ولده محمد في السجن بعد أن حكمت عليه محكمة الاحتلال الاسرائيلي مؤخراً بالسجن لخمس سنوات.

### معاينة الجبال

يحمل فايز عصاته ويركض وراء أغنامه في سهل المغير الذي يدخل ضمن نطاق التدريبات العسكرية الاسرائيلية وغالبا ما يتم طرد الرعاة والمزارعين من المنطقة، عدا عن قطعان المستوطنين الذين يتربصون بهم، لكن فايز الذي كان يعاني من شلل نصفي وتحدي إعاقته وعاد للسير من جديد لا يزال مستمرا في معاينة الجبال، قاطعا مسافات طويلة. لا هم له سوى أن يحافظ على ما تبقى من الأرض هو ووالده وإخوانه الذين زرعو أكثر من 200 دونم من جبال المغير بالقمح والشعير.

### كتب: محمد الرفاعي

رام الله- مثل رواية العجوز والبحر، لم يبق من سمكة سانتياغو سوى الهيكل لكنه ظفر بالمجد، ووقف الصيادون على الشاطئ ينظرون إليه بما يليق بصياد ماهر، تماما مثلما وقف الأطباء أمام فايز أبو عليا (37 عاما) من قرية المغير شمال شرقي محافظة رام الله، عندما نهض من السرير والجروح لم تندمل بعد ووقف متحدياً الشلل النصفي الذي أصابه نتيجة رصاصة استقرت في ظهره مع اندلاع الانتفاضة الأولى.

حياة فايز مليئة بالمغامرات، فالجبال الواقعة بين المغير والأغوار الفلسطينية لها بصمات واضحة في حياته. عرفها فايز منذ أن كان عمره 10 أعوام، حيث ترك المدرسة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة لوالديه، وبدأ برعي الأغنام في تلك الجبال. كانت أحداث الانتفاضة الأولى مشتتة في كل منطقة في فلسطين، ولم يكن الفلسطيني بمنأى عن رصاصات الاحتلال، فالدماء سالت في مخيمات ومدن وقرى فلسطين كلها.

في تلك الفترة كان فايز يفتش عن عشب لأغنامه في الجبال، تعرّض لرصاصات أطلقتها عليه قوات الاحتلال تسببت بكسر في عموده الفقري وكسر في رجله. نقل فايز بسيارة الإسعاف الى المستشفى، حيث استطاع الأطباء انقاذ حياته لكنهم لم يستطيعوا انقاذ نصف جسده الذي أصابه الشلل، فمكث شهرين في مستشفى المقاصد لينقله أهله بعدها الى مركز إعادة تأهيل.

تحدث فايز قائلاً: "عندما استفتت بعد الإصابة لم أصدق أنني لم أعد قادراً على المشي، تعودت على الحرية والجبال لأجد نفسي في سرير وكروسي على عجلات، كان الوضع صعباً وأصبحت عصبي المزاج، لم أستطع أن أصبر حتى تندمل جروحي، لم يسمح الأطباء لي بالمشي حتى على عكازات نظراً للإصابة، مع ذلك تحديتهم، كنت أنهض من السرير وأحاول المشي، خضعت للعلاج في مركز التأهيل طوال سنتين، كانت نظرات الأطباء فيها يأس من أن أعود للمشي مرة أخرى، لكن في داخلي كان هناك دافع كبير للمشي. أنا فلاح متعود على الجبال والحرية لأجد نفسي محشورا في سرير فكرة لم تدخل رأسي، في النهاية انتصرت إرادتي وعدت للمشي، فيما وقف الأطباء منبهرين من ذلك.

### رائحة الجبال تلاحقني

يستأنف فايز قائلاً: "لم أجلس في البيت بسبب الإصابة، تعلمت الخياطة وبدأت العمل على ماكينة متواضعة، رائحة الجبال بقيت تلاحقني، حملت عصاتي وخرجت وراء الأغنام، عدت الى الجبال مع أصدقائي الرعاة، نغني للوطن والحرية، نوقد النار في ليالي البرد، نمكث شهورا في الجبال، نللم بقايا قصص لم تكن في البال، وعند العودة للبيت يبدأ عملي على ماكينة الخياطة."

يتحدث فايز عن الأرض قائلاً: "لو أعطوني قصور لن أتخلي عن أرضي، مجرد البقاء والصمود في الأرض هي مقاومة للاحتلال، وأثبت التاريخ أن المفاوضات لم تجلب سوى المزيد من مصادرة الأراضي وإغلاق المدن والتضييق على الإنسان الفلسطيني أينما وجد."

اعتقل فايز في العام 2009 وحكمت عليه محكمة الاحتلال بالسجن لمدة سنة، غاب فايز عن الجبال، وابتعد عن أغنامه، قبع مع رفاقه في السجن، كانت أحاديثه كلها عن جبال وسهول المغير وعن مغامراته، وما إن نال حريته حتى عاد أكثر تعلقاً بالمكان.

في السهول الممتدة بين قرية المغير والأغوار الفلسطينية حكايات



# إتحاد لجان العمل الزراعي



الأصعدة وخاصة الوطني منها والإجتماعي والاقتصادي، على نحو كان وضحا. فقد ركز المؤسسون في السنوات الخمس الأولى العمل على ترسيخ مفاهيم العمل التعاوني والطوعي وتقديمه على كل الأولويات الأخرى كمنهج مقاوم وناجع للتصدي لحملات الاحتلال التي كان جوهرها التركيز على مصادرة الأراضي، وطرد الفلسطينيين وإقتلاع أشجارهم وهدم مزارعهم، حيث أخذت المجموعات الطوعية تلك تُعرف فيما بعد باللجان الزراعية المحلية التي امتدت لتغطي الكثير من المناطق التي شهدت إحتكاكاً كبيراً مع الإحتلال، هذه اللجان الزراعية شكّلت لجنة تنسيق فيما بينها وعمدت الى اعتماد عدد من المناسبات الوطنية واعتبرتها مناسبات لتنظيم حملات لزراعة آلاف الأشجار بدل تلك التي تم إقتلاعها، كذلك مساعدة مئات المزارعين لقطف ثمار أشجارهم نظراً لصعوبة القيام بذلك نتيجة منع الإحتلال والمستوطنين لهم من دخول أراضيهم.

في بداية التسعينيات أخذت الحاجة لهذه اللجان الزراعية تكبر وتصبح أكثر أهمية بسبب مضاعفة الإحتلال لجهوده الرامية للسيطرة على المزيد من الأراضي، ما دفع القائمون على اللجان الزراعية الى التفكير بمأسسة هذه اللجان لمواجهة الإحتياجات المتزايدة للمزارعين لضمان ديمومة العمل واستمراره، خاصة بعد أن تم إعتقال عدد كبير من أعضاء اللجان ورجع بهم في المعتقلات لفترات متفاوتة ما صعب على هذه اللجان إستمرار العمل بالطريقة التقليدية، عندها أصبحت اللجان الزراعية إتحاداً يضم كافة اللجان الزراعية التطوعية وأصبح الإسم الجديد لها هو إتحاد لجان العمل الزراعي وتم تعيين أول ثلاثة موظفين في تلك الفترة لمتابعة المحافظة على هذا التكوين الجديد، والعمل على ربطه بالشبكات المحلية والدولية الداعمة والمساندة للقضية الفلسطينية والرافضة للإحتلال بكل أشكاله مع الإبقاء على العمل على نطاق واسع مع مجموعات المتطوعين. شيئاً فشيئاً أخذ فعل الإتحاد ينتشر وحضوره يصبح أقوى وصار أحد أهم العناوين التي يلجأ إليها الفلاح الفلسطيني عند تعرضه لإستهداف من قبل الإحتلال، ورغم الملاحظات المتتالية شكّل الإتحاد عناوين له في كل المناطق والمحافظات، الجدير ذكره هنا أن أول تمويل حصل عليه الإتحاد كان في العام 1991.

مع نهاية عقد التسعينيات كان الإتحاد قد قطع شوطاً كبيراً نحو المأسسة والعمل المخطط والممنهج وزاد عدد موظفيه الى ما فوق 52 موظفاً وموظفة في فرعي الضفة وغزة، ونسج مجموعة من العلاقات مع عدد من الممولين الأساسيين وشرح العمل في عدة برامج ومشاريع هامة، في مقدمتها برنامج تطوير الأراضي الزراعية، وتأهيل مصادر المياه وبرامج تطوير قطاع الثروة الحيوانية وزراعة الأشتال وحملات التطوع الزراعية والبيئية.

مع نهاية عقد التسعينيات طوّر الإتحاد هيكله الأولى وزاد من حجم تدخلاته واستطاع أن يزيد من عدد الأسر التي يقدم لها الدعم والمساعدة ليصبح عددها بالآلاف، ونظراً للظروف الصعبة التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني في تلك الأوقات، حيث كانت الفترة المفترضة لإقامة الدولة الفلسطينية بموجب إتفاقية أوسلو قد إنتهت دون نتائج سياسية حقيقية، الأمر الذي ترافق مع تدهور الوضع الاقتصادي وتصاعد عدوان الإحتلال ما أدى الى اندلاع الإنتفاضة الثانية، التي شكلت تحدياً جديداً من نوع خاص، فمن جهة أعلنت «إسرائيل» خلال العام الأول من عمر الإنتفاضة الحرب على الفلسطينيين من خلال تقطيع أوصال الضفة، وتحويلها الى كتونات تحتاج الى معجزة للتنقل بين مدنها وقراها، وسياسة الإعتقال والقتل التي شرّعت على أوسع أبوابها، ومن جهة ثانية شرّعت «إسرائيل» ببناء جدار الفصل العنصري بطول 700 كيلو متر وارتفاع جاوز 12 متراً، ملتصقا بالمزيد من الأراضي، وعزل المزيد من التجمعات السكانية عن محيطها.

خلال الانتفاضة الثانية أصبح إتحاد لجان العمل الزراعي أمام تحديات كبيرة، فمع تدهور الأوضاع الاقتصادية لمعظم الفلسطينيين وخاصة

كتب: فؤاد ابو سيف- مدير عام «العمل الزراعي»

## توطئة

ظلت الأرض الفلسطينية محور الصراع وجوهرة، وشكّل المزارع الفلسطيني رأس الحربة في التصدي للمشروع الإحتلالي الإسرائيلي، وقد شهدت الأعوام الأولى للإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، بزوغ معالم مرحلة جديدة في الصراع القائم والممتد لقراءة المئة عام، حيث شكّلت السنوات الأولى للإحتلال بروز أحد أهم وأكبر الأنظمة العنصرية في التاريخ الحديث والتمثلة في إعتقاد الإحتلال القادم الى فلسطين منهجية إقصاء وإفراغ لأرض تحوي منذ آلاف السنين شعباً متأسلاً مسالماً وقع ضحية مؤامرة دولية كبرى، ودفع ثمنها باهظاً لخطأ لم يرتكبه، ولم يكن له فيه أي دور أو ذنب، ومورست بحقه أبشع أصناف الظلم، عندما مُنحت أرضه هدية لليهود للخلاص منهم في أكبر عملية تزوير عرفها التاريخ .

تواصل الصراع على الأرض منذ اللحظات الأولى للإحتلال وحتى يومنا هذا، وكان همّ الأكبر للإحتلال منذ اللحظة الأولى هو قضم الأرض الفلسطينية تدريجياً، وصولاً لإفراغها من ساكنيها بعد أن يتم تهجيرهم أو القضاء عليهم من خلال مسلسل المجازر والتفجير لمئات القرى والمدن، حيث وُجد المزارعون الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة مباشرة مع عصابات مسلحة تقتل وتنكل بكل من ظفرت به، لذلك شهدت الأعوام الأولى للإحتلال زيادة مضطربة في حجم وشكل حملات الإقتلاع والترويع التي شنها الإحتلال بكل أدواته، ويمكن القول أن عقد الثمانينات من القرن الماضي كان ينظر له بما يمكن وصفه تصفية القضية الفلسطينية من خلال حجم المشاريع الإستيطانية التي يعلن عنها، وحجم المصادرات وأوامر الهدم والإبعاد التي تمنح بسبب ودون سبب، الى أن إنفجرت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية كافة، وانطلقت الإنتفاضة الأولى في كانون أول من العام 1987 واضعة حداً لأحلام الإحتلال ومشكلة صدمة له ولأخرين راهنوا على موت الشعب الفلسطيني، وقرب إنتهاء أجله، وتلاشي خُمة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وتأكيد حق العودة من خلال عودة اللاجئين الى ديارهم والأماكن التي طردوا منها قسراً.

## الإنتفاضة والتأسيس

بينما كانت «إسرائيل» ومن خلال مفكريها وخبرائها تفكر ليلاً نهاراً في وضع حد لأحلام الفلسطينيين في الانعتاق من الإحتلال والخلص منه، كان الفلسطيني يطور وعيه وينمي ثقافة العمل الوطني المقاوم وتتخلق في مخيلة أبنائه وبناته هموم الأرض وأدوات شغلها والحفاظ عليها في مواجه للمشروع الإحتلالي الأول.

حتى ذلك الحين كان العمل الطوعي سمة بارزة في مسيرة النضال الوطني التحرري، وكان الشباب الفلسطيني المتطوع جزءاً من المشروع المقاوم لسياسات الإحتلال، وقد حقق إنجازات كبيرة حينها، وبالتحديد في صيف عام 1986 بادرت مجموعات شبابية من مختلف مناطق الضفة بتشكيل لجان زراعية الهدف منها العمل على توظيف مجموعات المتطوعين في مختلف المناطق، من أجل التصدي لسياسة الإحتلال التي تستهدف القطاع الزراعي بكل مكوناته، أخذت هذه اللجان في التوسع والإنتشار من منطقة الى أخرى، وسرعان ما أصبحت تغطي في حضورها وأنشطتها معظم محافظات الضفة وقطاع غزة، وأخذت تلعب دوراً هاماً في حماية المزارع الفلسطيني، وتوفير ما يلزمه من إحتياجات وإحياء المناسبات الوطنية مثل يوم الأرض وغيره، ولأن جزءاً كبيراً من منتسبي المجموعات التطوعية كانت من المهندسين الزراعيين تم تقديم طلب لتسجيل هذه اللجان بشكل رسمي من أجل أن يسهل ذلك عملها وينقله من الشكل العفوي الى شكل أكثر تنظيماً.

مرّ الإتحاد منذ نشأته وحتى يومنا هذا بالعديد من المحطات والمراحل التي تميزت بالكثير من التحديات والإنجازات على كل

المزارعين، طراً تحوّل على طبيعة برامج الإتحاد وأصبحت مشاريع الطوارئ تشكل الجزء الأساسي في عمله في هذه الفترة، من قبيل مشاريع خلق فرص عمل وتوزيع مدخلات الإنتاج على المزارعين، ودعم الحدائق المنزلية والاقتصاد المنزلي، وتأمين مصادر مياه الشرب للمزارعين وسكان الريف، بالإضافة إلى برامج توزيع المؤن والعمل مقابل الغذاء، واستهداف الإتحاد كباقي مكونات الشعب الفلسطيني فوق عدد من موظفيه ومتطوعيه ومزارعيه في الأسر وسقط عدد آخر ما بين شهيد وجريح، حاله كحال بقية أبناء شعبنا.

## المعركة الأهم في عمر الإتحاد

يمكن القول أن الإتحاد مرّ في مراحل عديدة شابهها الكثير من التحديات والمخاطر والتي في بعض الأحيان أوشتت على النيل منه لولا الإلتزام العالي لفكره وقيمه وأهمية دوره الوطني لدى كل العاملين والمتطوعين فيه، لكن السنوات العشر الأخيرة وبالتحديد منذ انتخابات عام 2006 وما فرضته الظروف والوقائع السياسية، وحالة الإنقسام ورفض التمويل المشروط سياسياً، والتغييرات الهائلة في المحيط العربي من تحديات ومخاطر هي الفترة الأشد صعوبة في عمر الإتحاد، فمن جانب ظل الإتحاد مطالباً بزيادة حجم تدخلاته مع الأسر المهمشة والمقهورة بفعل سياسيات الإحتلال وبطشة، ومن جانب آخر ظل الإتحاد مطالباً بالحفاظ على نهجه وقيمه كما هي دون المساومة أو الإنحراف بفعل الإغراء المالي أو التجاذب السياسي أو حتى ضغوط الممولين التي لم يكن التصدي لها سهلاً، لكن إستطاعت إدارة الإتحاد أن تتعامل وتتجاوز كل ذلك لابل التميز في العلاقات ومخرجات العمل التي شهد لها الكثيرون.





## ٣٠ عاماً من العطاء والإبداع

الفلسطيني تبين أن أهم نقاط ضعف المزارع هي عدم فهمة وإلمامه بحقوقه وكيفية الدفاع عنها في حال حدث ما يستدعي ذلك، يمكن القول أن الإتحاد نجح على مدار كل هذه السنوات من عمره تسليط الضوء أولاً على أن المشكلة هي في الحقوق وليست في الاحتياج، كذلك ساهم في رفع قضايا ضد بعض الشركات الأجنبية التي تعمل مع الإحتلال في الأراضي الفلسطينية ونجح في إجبار إثنين منها على سحب إستثماراتها ومغادرة الأراضي الفلسطينية، كما ساعد مئات المزارعين في رفع دعاوى ضد قرارات الإحتلال بمصادرة أراضي أو إيقاف العمل أو الاعتراض على قرارات هدم أو غيره من حالات التعدي المتواصلة على المزارعين في مختلف المناطق، أيضاً لم يهمل الإتحاد الجانب التعبوي للمزارعين من خلال تدريبهم وتثقيفهم، ورفع وعيهم تجاه قضاياهم الحقوقية ما كان له الأثر الكبير في التصدي لمحاولات التعدي على حقوقهم المختلفة.

## تميز وإنجاز

راكم الإتحاد على مدار الثلاثة عقود الماضية عدداً من الإنجازات الهامة المنسجمة مع رؤيته وأهدافه:

- على الصعيد الوطني والسياسي: ساهم الإتحاد خلال مسيرة عطاءه الطويلة في رفع الوعي الوطني تجاه قضية الأرض والمزارعين وتقديمها على أولوية أخرى، كذلك دعم صمود المزارعين من خلال تعزيز إساندهم ودعم بقائهم في أراضيهم، وإحياء الحس الوطني والتمسك بالأرض من خلال المواظبة على إحياء المناسبات الوطنية، كذلك حفظ وحماية الهوية الوطنية بالتركيز على البعد التاريخي والحقوق لتعريف الصراع ورده إلى جذوره، وإقامة تحالفات دولية والإنخراط في أخرى من أجل فضح سياسات الإحتلال وإستهدافه للمزارعين والأرض، والمساهمة الفاعلة في حملة المقاطعة وسحب الإستثمارات من الإحتلال.

كما نجح الإتحاد بتشكيل جبهة قوية للتصدي للتمويل السياسي المشروط، والعمل على التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة المتمثلة في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة دون التنازل عن حق العودة والقدس، بالإضافة إلى ترسيخ مفهوم ومبادئ السيادة على الغذاء كأولوية في العمل التنموي.

- وعلى الصعيد الإقتصادي: نجح الإتحاد في التأثير بدرجة كبيرة في حياة عشرات الآلاف من الأسر الفقيرة والمهمشة من خلال: تعزيز مفاهيم التنمية المستدامة، وإقامة العديد من النماذج التنموية وإقامة مئات مشاريع التمكين الإقتصادي ذات الأثر الحقيقي على الأرض، وخلق فرص عمل دائمة أو جزئية لآلاف الأسر والعاطلين عن العمل، وإيجاد بدائل تنموية للكثير من أسباب الفقر في التجمعات النائية، وتقديم نماذج تنموية جديدة لمكافحة الفقر والحد من البطالة.

- وعلى الصعيد الإجتماعي: ساهم الإتحاد في تعزيز العلاقات الإجتماعية ما بين المزارعين في المناطق المهمشة كإحدى أهم الأدوات لصمود المزارعين على أراضيهم وفي تجمعاتهم، وبناء علاقات إجتماعية قريبة من الفئات المستهدفة من أجل الفهم الحقيقي لهموم واحتياجات هذه الفئات وبالتالي إقتراح الحلول المناسبة، والمشاركة الفاعلة في المناسبات المختلفة لمختلف الفئات المستهدفة في المناطق والتجمعات ما عزز الثقة بين الإتحاد والناس.

يمكن القول أن إتحاد لجان العمل الزراعي بعد 30 عاماً أكثر تمسكاً بمبادئه وقيمه وقريباً من تحقيق أهدافه ورسالته، كما وأصبح من أهم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وهو المؤسسة الأهم في القطاع الزراعي ومناصرة قضية المزارعين وبات أحد العناوين القليلة التي يلجأ لها المزارع من أجل إسانده ودعم صموده ومناصرة حقوقه والوقوف إلى جانبه لمواجهة كل السياسات التي تهمشه وتتعدي على حقوقه وكرامته.

في الدول الفقيرة من أجل أن تسهل الأخيرة مسألة إحتكار الشركات الكبرى لمعظم مدخلات الإنتاج وبالتالي إرتهان المزارعين لهذه الشركات، كما شكلت عضوية الإتحاد في حركة طريق الفلاحين علامة فارقة في مسيرة عمله وهو اليوم مكلف بإنشاء المكتب العربي للفيكامبسينا، ويعتبر ذلك تطوراً مميزاً للإتحاد كونه سيكون مسؤولاً عن خوض نقاشات ولقاءات عديدة مع عدد كبير من المؤسسات العربية، من أجل تحديد معالم المكتب العربي وآليات عمله وإدراته بطريقة مهنية ليكون حلقة الوصل وممثلاً لفلاحي الوطن العربي وناقلاً لهمومهم ومدافعاً عنهم أمام التحديات التي تواجههم، كذلك ساهمت عضوية الإتحاد في شبكة طريق الفلاحين في نقل معاناة المزارع الفلسطيني إلى أكثر من 200 مليون فلاح حول العالم وهو ما ساهم بشكل ملموس في فضح سياسات الإحتلال ضد المزارعين الفلسطينيين ومزارعهم القائمة على مصادرة مصادرههم المختلفة وخاصة الأرض والمياه.

## عضوية «IUCN»

كما تمكن الإتحاد من الحصول على عضوية أكبر شبكة عالمية مختصة في حفظ وحماية المصادر الطبيعية، وهي الشبكة الدولية لحماية الطبيعة «IUCN» حيث ستشهد عضوية الإتحاد في هذه الشبكة الطريق من أجل تسليط الضوء على ما تتعرض له المصادر الطبيعية الفلسطينية من مخاطر وإستهداف وسرقة، وتلويث لعدد كبير من مصادر المياه وللبيئة الفلسطينية من خلال تحويل الأرض الفلسطينية لمكب ومدفن للنفايات الكيماوية والمواد السامة الناتجة عن المصانع الإسرائيلية الكيماوية وخاصة تلك المقامة على أراضي المزارعين في المنطقة الغربية من طولكرم، حيث تقيم «إسرائيل» خمسة مصانع تعتبر الأخطر من حيث خطورة المواد السامة الناتجة عنها.

## جوائز عالمية

حصد الإتحاد خلال السنوات الماضية عدد من الجوائز العالمية الهامة والتي جاءت بعد منافسة كبيرة مع عدد كبير من المتقدمين من مؤسسات وأفراد من مختلف دول العالم، فمطلع العام 2014 نجح الإتحاد في الحصول على جائزة خط الأستواء الدولية؛ وهي إحدى أهم الجوائز التي تقدمها الأمم المتحدة عن أفضل فكرة مشروع لمكافحة الفقر، حيث فاز الإتحاد بهذه الجائزة عن مشروع بنك البذور الوطني. كذلك حصل في العام 2015 على جائزة السيادة على الغذاء العالمية التي ينظمها تحالف مؤسسات الولايات الأمريكية المتحدة للسيادة على الغذاء، لدوره في ترسيخ مفاهيم السيادة والدور الكبير الذي يلعبه الإتحاد في إيصال المزارعين لمصادر غذائهم ومواردهم.

نهاية العام 2015 شهد العالم العربي فوز الإتحاد بإحدى أهم الجوائز العربية على مستوى العالم العربي وهي جائزة الفكر العربي في مجال الإبداع الإقتصادي عن دوره في التمكين الإقتصادي لآلاف الأسر الفقيرة من خلال إقامة المشاريع التنموية المستدامة لهم.

## أولوية الحقوق والدعم القانوني

المتتبع لمسيرة عمل الإتحاد سيلحظ بسهولة الاهتمام الكبير الذي أولته إدارة الإتحاد لمسألة دعم حقوق المزارعين، والدعم القانوني والحقوق الذي يقدمه من خلال وحدته القانونية ومن خلال علاقاته المتشعبة مع عدد من المؤسسات الحقوقية، قدم الإتحاد هذه الأولوية لأهميتها في التصدي لمشاريع الإحتلال المهجرة قسراً للمزارعين من قراهم وأراضيهم، وينسجم هذا الاهتمام مع رسالة ورؤية الإتحاد وفهمه الحقيقي لطبيعة الصراع مع الإحتلال، ولأنه ومن خلال الخبرة والمتابعة الطويلة لهموم ومشاكل المزارع



إحدى أوجه المواجهة كانت قرار الإتحاد الحفاظ على الوحدة بين فرعيه، وهذا أيضاً من المسائل التي لم تكن سهلة، فمن جانب، المعوقات التي خلقتها الإنقسام وطبيعة ما فرض من أنظمة وقوانين تعقد العمل وتجعل منه أمراً صعباً، ومن جانب آخر صعوبة التواصل المباشر، مع ذلك صبت إدارة الإتحاد جهوداً كبيرة في سبيل توحيد أنظمة العمل وآلياته، حيث تم إنجاز القسم الأكبر منها على طريق الوحدة الكاملة والبقاء كمؤسسة واحدة موحدة برؤيا ورسالة واحدة.

## الإنتقال للعالمية

أمن الإتحاد بأهمية البعد العالمي في مساندة قضية الفلاحين الفلسطينيين نظراً لأهمية المساهمة الحقيقية في تقرب جوهر قضية المزارع الفلسطيني من عقول كل المزارعين حول العالم، لتشكيل تحالف عالمي لمساندة هذه القضية العادلة، حيث نجح الإتحاد في السنوات الأخيرة في الحصول على عضوية العديد من الشبكات الدولية، ومن أبرز هذه الشبكات والتحالفات حصول الإتحاد على عضوية أكبر حركة فلاحية في العالم وهي طريق الفلاحين «الفيكامبسينا» التي تضم في عضويتها حوالي 200 مليون مزارع من مختلف دول العالم، حيث تعتبر هذه الشبكة من أهم الشبكات التي تمثل أكبر عدد من الفلاحين حول العالم، وقد ساهمت في غير مكان في التأثير القوي في سياسات دول كثيرة وفي تعديل قوانين لصالح المزارعين وخاصة فيما يتعلق بملكية الأراضي التي يستخدمها المزارعون، وكذلك كان لهذه الشبكة العالمية دور هام في التصدي لأطماع الشركات الكبرى التي باتت تشكل أكبر خطر على المزارعين، حيث تعتمد هذه الشركات في كثير من الأحيان للتحالف مع الحكومات المركزية وخاصة





تبلغ حصتها أقل من ١٪

# خبراء: حصة «الزراعة» لا تليق بأهميتها كقطاع اقتصادي وحام للأرض



رام الله - خاص بـ "نداء الأرض": يجمع مختصون ومهتمون بالقطاع الزراعي، على قلة حصة وزارة الزراعة من الموازنة العامة لسنة 2016، ما يفرض العديد من التساؤلات حول الواقع القائم، ومدى انسجامه مع قطاع يوصف بأنه الأهم لحماية الأرض من الأطماع الاحتلالية.

ويرى خبراء، وممثلو العديد من الهيئات الأهلية المعنية بالزراعة والأرض، أن حصة الوزارة التي تبلغ 0.8% من الموازنة، بمثابة مؤشر يعكس عدم إيلاء الزراعة الاهتمام المستحق، الأمر الذي ينبغي العمل على تغييره. وفي هذا السياق، أكد الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم: إن حصة الزراعة ضئيلة بكل المقاييس، وإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي انخفضت بشكل كبير لتصل إلى 4.5-5%، بينما وصلت سابقاً إلى نسب بلغت 12% و 18%، بالتالي من الواضح أن هذا القطاع أخذ ينكمش، مضيفاً أن الموازنة تعكس أولويات، بالتالي فإن حصة الوزارة تعكس أن الزراعة لا تمثل أولوية بالنسبة للحكومة، ما يرتبط بأسباب عديدة، إذ انكمش هذا القطاع لأنه يعتمد على الأرض والمياه، ومن الواضح أن معظم الأراضي الزراعية هي في الأغوار والمناطق المصنفة "ج"، بينما المياه يسيطر عليها الجانب الإسرائيلي، بالتالي يبرز تأثير هذين العاملين، لكن في المقابل هناك قصور ذاتي على صعيد القطاع الزراعي. من جانبها بينت منسقة الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة هامة زيدان، أن حصة الزراعة تبلغ أقل من 1%، مبيّنة أن معظمها عبارة عن رواتب وأجور ونفقات تشغيلية، بينما حصة المشاريع التطويرية ضئيلة، مشيرة أن النصيب الأكبر من الموازنة يذهب لقطاع الأمن، يليه التعليم وتصل حصته إلى قرابة 18%، وهو ما نعتبره متدنياً، أما حصة الصحة فيصل إلى 11.5%، مقابل 5.6% للشؤون الاجتماعية، وبالنتيجة فإن ما نراه يبرز أن الزراعة ليست أولوية في فلسطين، رغم أن المزارعين هم حماة الأرض.

ونوهت زيدان أن معظم العمل المتعلق بالقطاع الزراعي، تقوم به مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، لافتة إلى أن هذا الأمر لا يعفي الحكومة من مسؤوليتها تجاه هذا القطاع، حيث يرى الفريق الأهلي الذي تأسس في العام 2010، ويضم 46 مؤسسة أهلية من الضفة والقطاع. أنه بالإمكان إعادة ترتيب الأولويات وتوزيع الموارد المتوفرة، بما يدعم القطاع الاقتصادي لدينا بشكل أكبر.

وأضافت: "عبر خطاباتنا مع الحكومة، كان هناك تجاوزاً منها فيما يتعلق بنشر المعلومات وإصدار موازنة المواطن، لكن خلال العامين الأخيرين بات هناك تراجعاً على هذا الصعيد، إلى درجة أنه عندما دخلنا في مسح تتبع الموازنات العامة، الذي يقيس الحد الأدنى من الشفافية بخصوص الموازنة، تبين أنه خلال العام 2014، نشرت فلسطين ممثلة بوزارة المالية ثلاث وثائق من أصل ثماني يفترض نشرها، مقابل وثيقتين العام 2015، ما يعطي مؤشراً جلياً حول مستوى الشفافية على صعيد الموازنة، والمعلومات المتوفرة".

وفيما يتعلق بموضوع الموازنة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، قالت: "يصعب تحديد آفاق المستقبل فيما يتصل بالموازنة، نحن نأمل أن يكون هناك تكريس لمبدأ المشاركة المجتمعية لنعرف إلى أين نحن ناهبون، لأنه في النهاية العيب الذي نتحدث عنه لا تتحمله الحكومة وحدها، بل كل المجتمع، ما ينطبق أيضاً على الأزمات المالية، التي يتحمل المجتمع تبعاتها أيضاً، بالتالي من حقنا أن نكون شركاء فيما يتعلق بتصوير الحل، وتحديد أولوياتنا كمجتمع".

## موازنة رواتب

وفي معرض تعليقه على الموضوع، ذكر مدير عام مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان عصام العاروي، أن هناك نقاشاً مجتمعياً كبيراً بخصوص أولويات الموازنة، مشيراً إلى قلة حصة الزراعة ضمن الموازنة، مبيّناً أن هناك قطاعات عديدة، مثل الثقافة حصتها 0.33%، أي أقل من 1% ما ينطبق على الزراعة أيضاً، بالتالي فالموازنة ليست موازنة مشاريع وغيره، بل هي موازنة

وبخصوص أولويات الوزارة فيما يتصل بالقطاع قال: "الأولويات جاءت فيما يسمى استراتيجية القطاع الزراعي للأعوام 2014-2016، وهي استراتيجية صمود وتنمية، والأولويات تتمثل في تطوير الأراضي الزراعية، وزيادة الرقعة الزراعية، من خلال استصلاح وتأهيل وشق الطرق، إضافة إلى الاستمرار في البرنامج الوطني لتخصير فلسطين، الممول من قبل الحكومة، ويتم من خلاله زراعة أكثر من مليون شجرة مثمرة، كذلك الاستمرار في تخصير الوطن وتحديد الغابات والمراعي، من خلال ما يقارب 750 ألف شتلة سنوياً، تنتج في مشاتل الوزارة، بالتنسيق مع الشركاء.

وتابع: الأولوية القصوى الأخرى، تتمثل في تطوير مصادر المياه، في ظل استمرار سيطرة الاحتلال على 85% من حقوقنا المائية، ونحن نعمل على تحسين إدارة الطلب والعرض على المياه الزراعية، من خلال إقامة السدود الصغيرة والمتوسطة، أي بمعنى آخر الاهتمام بالحصاد المائي، والبرك، وحفر الآبار وتأهيل الآبار الجوفية، والينابيع، واستخدام المياه المعالجة في الزراعة، وتحسين العائد على المتر المكعب، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعاً، لتعزيز الأمن الغذائي، من خلال زيادة نسب الاكتفاء الذاتي، وتحسين تنافسية المنتج الزراعي عبر تحسين النوعية، وزيادة هذه التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، علاوة على تطوير عملية البناء المؤسسي للقطاع الزراعي، من خلال القوانين والأنظمة.

مضيفاً: لدينا عدد من المشاريع تنفذها الوزارة، وهناك مشاريع أخرى كبيرة جداً تنفذها المؤسسات الشريكة، من منظمات غير حكومية محلية ودولية، أو منظمات الأمم المتحدة، تبلغ في مجملها أكثر من 25 مشروعاً، لكن هناك العديد من المشاريع القادمة، ونحن نقول للشركاء جميعاً أنه يجب أن نخطط سوياً لكل قرش سيتم استثماره في القطاع الزراعي، لأن التخطيط السليم لكل قرش يوظفه في مكانه الصحيح، ويحقق أولوياتنا الوطنية.

## وزارة المالية: لا تعليق

يذكر أن الناطق باسم وزارة المالية، لم يقدم أي تعليق بخصوص حصة الزراعة، وحول الموضوع إلى مدير عام الموازنة، الذي امتنع عن الرد رغم الاتصالات المتكررة معه.

رواتب، فمنذ العام 2010 الحكومة لم تقدم أية حسابات ختامية لأية سنة من السنوات، بالتالي لا نعرف إذا تم التقيد بالموازنة أم لا، لكن هناك مؤشرات حول أنه كلما يجري الحديث عن التقشف، تزداد النفقات.

## رأي مخالف

في المقابل، قال وكيل وزارة الزراعة عبد الله لعلو: إن الموازنة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، أولها الموازنة التشغيلية، والقسم الثاني موازنة النفقات الجارية بما فيها الرواتب والنفقات التشغيلية، والقسم الثالث هو الموازنة الرأسمالية، وفي الحقيقة فإنه ما قبل العام 2014، كانت نسبة الموازنة المخصصة للزراعة بالمجمل أقل من 1%، لكن اهتمام الحكومة والقيادة وإدراكاً من الجميع بأن القطاع الزراعي، هو المحور الرئيس للتنمية الاقتصادية في فلسطين، أدى إلى قفزة على صعيد الموازنة خلال الفترة ما بين 2014-2016، لتصل إلى 9% من إجمالي الموازنة التطويرية، بالتالي هي تأتي بعد الحكم المحلي، والتعليم.

وفيما يتعلق بالموازنة التشغيلية والرأسمالية بين لعلو أنها لا تزال 1%، لكن القطاع الزراعي يحتاج إلى الكثير الكثير، مؤكداً أن هناك تطوراً مستمراً واهتماماً بالغا من كافة صناع القرار، بأن تحظى الزراعة بما يليق بها، كون الزراعة هي الأرض والمياه والإنسان، وهي محور الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، والمزارع هو خط الدفاع الأول، بالتالي نريد أن نترجم هذا الشعور، بأن المزارع عنوان صمود وتصد، وتشبث بالأرض المهددة بالمصادرة والاستيطان، أن نترجمه إلى حقيقة على أرض الواقع، وأن نجعل الزراعة ذات جدوى، حتى بوجود هذا الاحتلال البغيض، الذي يسيطر على مواردها الطبيعية ومقدراتنا.

وأشار لعلو أن رغم كافة التحديات ونقص التمويل وتحديات الاحتلال، استطاع المزارع أن يصدر أكثر من 60 سلعة زراعية إلى أكثر من 100 دولة في العالم، بالتالي نحن لا ننظر إلى أن هذا الكلام كاف، لكن أستطيع القول بأن هناك ازدياداً متنامياً، ونأمل أن يزيد الدعم للقطاع سواء المحلي أو الخارجي.

## «العمل الزراعي» يشارك في معرض غداً

تسويق منتجات التعاونيات والمزارعين، إيماناً بمستوى الجودة التي وصلت إليه من جهة، والمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعشرات الأسر المستفيدة من المشروع بشكل مباشر من جهة ثانية.

"بس بلدي" محاولة جادة ساهمت في خلق حالة تنافسية إيجابية مع غيرها من المبادرات المشابهة التي بدأت تنتشر مؤخراً، تهدف إلى فتح قنوات تسويقية لعشرات المشاريع التي يملكها صغار المنتجين والتعاونيات والمزارعين، وهو ما سيصل يوماً ما إلى مرحلة اعتماد تلك الفئات على نفسها وبالتالي المساهمة في تحويل هذا الاقتصاد غير الرسمي إلى مشاريع تنموية مستدامة.

رام الله- شارك محل "بس بلدي" الذي افتتحه اتحاد لجان العمل الزراعي في عمارة النبالي والفارس بشارع الارسل بمدينة رام الله لدعم المنتجات الزراعية والتعاونية في معرض غداً الذي نظمه اتحاد الصناعات الغذائية في مدينة البيرة في العشرين من الشهر الحالي.

وأكد مسؤول التسويق في "العمل الزراعي" فادي موسى أن مشاركة "بس بلدي" في المعارض المحلية تساهم بشكل كبير في تعزيز العلاقة مع المستهلكين مباشرة، والتعرف على أدواقهم، ومحاولة تطوير آليات العمل والتعبئة والتغليف بما ينسجم مع رغباتهم واحتياجاتهم، كما يساهم في زيادة وعي المستهلك الفلسطيني بأهمية دعم وتشجيع





## إتحاد لجان العمل الزراعي، ثلاثون عاما من العطاء المجتمعي

كتب: أبي عابودي

يحيي اتحاد لجان العمل الزراعي مرور 30 عاما على تأسيسه في الوقت الذي نحتفل فيه بيوم الأرض الخالد، فالإتحاد الذي إنطلق في العام 1986 بمبادرة من مجموعة من المتطوعين من مهندسين زراعيين ومزارعين، وعمل كمنظمة أهلية فلسطينية مستقلة وغير ربحية مقرها الأساسي مدينة القدس، حيث تركزت أولويات الإتحاد على دعم المزارعين اجتماعيا واقتصاديا وزراعيًا لمواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.

وتحضرنا ذكرى يوم الأرض لهذا العام ولا يزال شعبنا الأبى يواجه عنف وهمجية الإحتلال وقوات الإحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يزال قطاعنا الحبيب يعاني من أسوأ أشكال الحصار والتهميش. فالترابط بين المناسبتين عضوي، ففي يوم الأرض ثار أبناء شعبنا للحفاظ على الأرض والتي هي جوهر الصراع، وما تأسس الإتحاد إلا ليحمي الأرض الفلسطينية ويقدم الدعم للمزارع الفلسطيني في وجه آلة القمع الهمجية الصهيونية، والرأسمالية المنفلتة التي لا تقيم وزنا إلا لحسابات الربح والخسارة ولو كان على حساب الإنسان والبيئة.

وفي ظل سواد الوضع العام على الصعيد الفلسطيني إلا أن طواقم الإتحاد ومتطوعيه ولجانها الزراعية استطاعت أن تترك بصمة واضحة من خلال عملها الدؤوب مع الفلاحين والصيادين الفلسطينيين على القطاع الزراعي الفلسطيني. تنوعت تدخلات الإتحاد خلال عام 2015 من استصلاح ما يقارب 4,091 دونم في مناطق متعددة من الضفة الغربية، تعود ملكية هذه الأراضي لـ 599 مزارعا ما ساهم بتعزيز صمود الفلاحين الفلسطينيين على أرضهم وتوفير مصادر دخل وإنتاج زراعي لهم.

أما في قطاع غزة فقد ساهمت طواقم الإتحاد بتأهيل 1877 دونم من الأراضي الزراعية وزراعتها بالأشتال ليستفيد منها 373 مزارعا.

وإستطاعت طواقم الإتحاد في الضفة الغربية شق ما يزيد على 280 كيلومترا من الطرق الزراعية، بحيث تخدم هذه الطرق ما يزيد عن 60,000 دونم من الأراضي الواقعة في مناطق "ج" أو المهذدة بالإستيطان والمصادرة.

وقدمت طواقم الإتحاد في غزة الدعم المستمر للصيادين، فقد استطاع الإتحاد خلال العام 2015 تأهيل 122 قارب صيد وتوزيع 30 محركا للمقاربات و15 حسكة صيد جديدة وتوزيع 1797 شبكة صيد جديدة وتأهيل ما يقارب 2000 شبكة صيد، وتشغيل مركب صيد واحد، ما ساهم بزيادة صمود 1450 صيادا من أصل 4000 صياد عاملين في قطاع غزة.

ومن أجل تعزيز إنتاجية المزارعين الكمية والنوعية قام الإتحاد بتأهيل 451 دفيئة زراعية يستفيد منها 456 مزارعا (436 دفيئة في غزة، و15 دفيئة في الضفة الغربية) كما تم توزيع ما يزيد عن 545,000 شتلة خضار على مستفيدي الدفيئات، بالإضافة الى توزيع 141 خلية نحل للأسر الفقيرة.

وقد تميز عمل طواقم الإتحاد مع المزارعين بسيادة مفهوم المقاربة التشاركية، حيث يعقد الإتحاد شراكات مع المؤسسات المحلية من مجالس قرؤية ولجان زراعية، لإدارة وتحديد نوعية التدخلات المطلوبة في التجمعات الفلسطينية المختلفة، ما ساهم بالإدارة الكفؤة لتدخلات الإتحاد وديمومة أثرها بما يخدم نهوض القطاع الزراعي الفلسطيني وتعزيز صمود الفلاحين على أرضهم.

وإيماننا من الإتحاد بأهمية الإنسان كموضوع للتنمية وفاعل بها، قام الإتحاد بتوفير عدد من التدريبات التقنية للمزارعين والصيادين الفلسطينيين، حيث تم مساعدة 1359 مزارعا أعضاء في 21 جمعية تعاونية على الحصول على شهادة "Global GAP" التي تؤهلهم للوصول لأسواق عالمية جديدة وبأسعار عالية، بالإضافة الى تدريب 998 مزارعا في قطاع غزة في مجالات زراعية عدة، كان الأبرز منها ترشيد استخدام المبيدات الزراعية واستخدامها الآمن وإنتاج محاصيل ذات جودة عالية، واستطاع الإتحاد في الضفة الغربية أن يصل بتدريباته التقنية إلى ما يزيد على 10,000 مستفيد. وقد ترافقت هذه التدخلات المختلفة مع تنفيذ طاقم الإتحاد في قطاع غزة لما يزيد على 8500 زيارة إرشادية للمزارعين والصيادين ومربي الثروة الحيوانية، ليصل عدد المستفيدين من نشاطات الإتحاد بشكل مباشر لما يقارب 19,000 مستفيد.



## «العمل الزراعي» ينفذ سلسلة نشاطات إعلامية وجماهيرية



وأشارت أم الشهيد مهند الحلبي الى التضحيات التي يقدمها الشعب الفلسطيني لنيل حريته، منوهة الى نضالات الأم الفلسطينية وصمودها في وجه سياسات الاحتلال التي تتصاعد ضد شعبنا.

### عمل تطوعي

إضافة الى ذلك، أحيا اتحاد لجان العمل الزراعي ولجانها الزراعية مع مجموعة من المتطوعين الشباب يوم المياه العالمي في مدرسة أبو نوار الأساسية المختلطة الواقعة في تجمع أبو النوار الذي يعد ضمن التجمعات البدوية التابعة لبادية القدس أبو ديس، من خلال زراعة أشتال وتزويد المدرسة بخزان مياه الى جانب فقرات ترفيهية للأطفال.

وجاء اختيار المدرسة نتيجة قيام سلطات الاحتلال بمصادرة مبنائها، وهو بيوت متنقلة عدة مرات، ومصادرة محتويات المدرسة في محاولة لمنع الطلبة والمعلمين من مواصلة العملية التعليمية، وضمن محاولات اقتلاع التجمعات البدوية من المنطقة، وتحيط التجمع من كافة الجهات مستوطنات "معاليه أدوميم"، "كيدار" ومعسكر اللبش، ويمنع في المنطقة استخدام أي نوع من الباطون المسلح، والبيوت عبارة عن ألواح من "الزينكو".

وأشارت مديرة المدرسة أسماء شبيحة، إلى أن سلطات الاحتلال تهدف إلى إخلاء المدرسة ومنع الطلبة من مواصلة التعليم، مشيرة الى أن سلطات الاحتلال قامت بمصادرة البيوت المتنقلة وهي عبارة عن صفوف تحوي 25 طالبا من التجمع البدوي، بالإضافة الى محتويات المدرسة من أثاث وكراسي، في اليوم التالي قامت وزارة التربية والتعليم بتقديم خيم للمدرسة إلا أن سلطات الاحتلال قامت بمصادرتها أيضا.

وأضافت شبيحة أن "المدرسة تستقبل الطلبة لغاية الصف الثالث بعد ذلك يذهب الطلبة سيرا على الأقدام، لمدرسة عرب الجهالين التي تبعد ثلاثة كيلو متر عن المدرسة الحالية، ويعاني الطلبة من الظروف الجوية في الصيف والشتاء، حيث كان التوجه بإضافة صفوف أخرى لتخفيف المعاناة عن الطلبة، إلا أن سلطات الاحتلال تلاحقنا".

وأعربت عن تقديرها للمؤسسات والمتطوعين على وقوفهم الى جانب أهالي المنطقة لتعزيز صمودهم.

### تعليم وصمود

وناشدت شبيحة المؤسسات الأهلية والرسمية والدولية بضرورة التدخل العاجل لإنقاذ المدرسة، قائلة: لا يعقل أن ينتظر الطلبة والمعلمون حضور سلطات الاحتلال لطردها في أي لحظة، وسنواصل تعليم أبنائنا الصمود في وجه السياسات التي تستهدف تهويدنا".

### اتفاقية مع مؤسسة روزا

من جهة أخرى وقع مدير عام اتحاد لجان العمل الزراعي المهندس فؤاد أبو سيف مع مديرة مؤسسة روزا لوكسيمبرغ في فلسطين الدكتورة كاتيا هيرمان اتفاقية تنفيذ مشروع "إنشاء تعاونية اشتراكية في رام الله" بقيمة 15 ألف يورو. ويهدف المشروع الى بناء مجموعة شبابية لديها القدرة على العمل التعاوني، حيث سيعمل الإتحاد على بناء قدرات 20 شاب وشابة من محافظة رام الله من خلال تدريبهم على العمل التعاوني التطوعي، والفكر الاشتراكي، والأساليب المثلى في إدارة التعاونية.

وأكد أبو سيف على أهمية المشروع في تطوير قدرات الشباب وحثهم على العمل التعاوني المشترك، وتطوير ابداعاتهم من خلال توليهم إدارة المشروع، مشيرا الى أن الإتحاد ومؤسسة روزا لوكسيمبرغ يعملان على خلق ابداعات وفكر تطوري لدى فئات مختلفة بهدف الاعتماد على الذات وتطوير الأفكار التي تخدم المجتمع الفلسطيني.

رام الله- نفذ اتحاد لجان العمل الزراعي سلسلة نشاطات من ضمنها مجموعة من الصحافيين في اجتماع نظمه لهم بمدينة رام الله.

وأشار "طاقم العمل الزراعي" أن هناك عقبات كثيرة تواجه القطاع الزراعي تتطلب توحيد الجهود الإعلاميين مع المؤسسات الأهلية من أجل حماية الأرض من الاستيطان والتهويد من جهة والضغط باتجاه تعديل السياسات الزراعية من جهة أخرى.

من جانبهم طرح الإعلاميون قضايا هامة للنهوض بواقع الاعلام الزراعي من خلال تشكيل منتدى إعلامي يهتم بالقطاع الزراعي ويعمل على إثارة القضايا الهامة التي تخص المزارع الفلسطيني، كما ناقش الحضور أهمية دعم وصول المزارعين والمزارعات والتعاونيات الى السوق، فيما أشار ممثلو الإتحاد الى مركز التسويق الذي أقامه تحت اسم "بس بلدي".

وخرج الحضور بتوصيات منها: تشكيل منتدى إعلامي يهتم بالقطاع الزراعي، وضرورة العمل على توفير قاعدة بيانات زراعية تكون مرجعا للإعلاميين لإثارة القضايا التي تهتم المزارعين الفلسطينيين، كما أوصى الحضور بتنظيم جولة للإعلاميين للتعرف عن كثب على مشاريع الإتحاد وقصص نجاح المزارعين.

في ختام الاحتفال كرمت إدارة اتحاد لجان العمل الزراعي مجموعة من الصحافيين الذي واكبوا عمل الإتحاد وعملوا على تفعيل القضايا الزراعية التي تهتم الأسر الزراعية الفقيرة، وهم: من جريدة القدس محمد أبو لبد، أمجد العمري، خليل أبو عرفه، ومن نقابة الصحافيين الفلسطينيين وقناة فلسطين اليوم عمر نزال، من جريدة الأيام سائد أبو فرحة، ومن قناة الفلسطينية رند خضير، ومن جريدة الحياة إبراهيم أبو كاشم وملكي سليمان، ومن قناة فلسطين علاء عبيد وأحمد زكي ونمر عبد الرزاق، ومن إذاعة اجيال أسماء فتحي ومن قناة ووكالة معا فراس طينة ومن قناة المنار خالد الفقيه، ومن تلفزيون وطن فارس المالكي وأيسر البرغوثي، ومن إذاعة نساء أف أم إسراء عرابي.

### اجتماع منسقي اللجان

الى ذلك عقد "العمل الزراعي" اجتماعاً موسعاً لمنسقي اللجان الزراعية في محافظات الضفة الغربية تناولوا فيه أهمية عضوية الإتحاد في حركة طريق الفلاحين الفياكيمبسينا، والتحصيرات ليوم الأرض ويوم المياه العالمي.

وأكد ممثلو الإتحاد واللجان في مداخلاتهم ضرورة استكمال بناء اللجان الزراعية في مختلف المحافظات، بهدف تعزيز صمود المزارع والحفاظ على الأرض وحمايتها والدفع باتجاه تبني السلطة لسياسات تنمية تحمي الأرض وتنصر المزارع الفلسطيني، كما أكدوا ضرورة الاسراع بإعداد خطة عمل اللجان في المحافظات.

وأشاروا الى إنجازات الإتحاد الذي يحيي هذا العام مرور 30 عاما على تأسيسه، منوهين الى أن مساحة الأراضي التي استصلحتها الإتحاد منذ عام 1986 بلغت 80 ألف دونم، الأمر الذي دعم ويدعم صمود المزارعين على أرضهم، كذلك تمثيل الإتحاد لفلسطين في حركة طريق الفلاحين الدولية وحصولة على ثلاث جوائز دولية في مواضيع استصلاح الاراضي ومكافحة الفقر والسيادة على الغذاء، وأقر الحضور فعاليات إحياء يوم المياه العالمي ويوم الأرض، مؤكداً أهمية مشاركة متطوعي وموظفي الإتحاد ولجانها الزراعية في مختلف المحافظات.

كما كرم اتحاد لجان العمل الزراعي في احتفال أقامه في قاعة بلدية البيرة بمناسبة الثامن من آذار أمهات الشهداء وعضوات التعاونيات النسوية وموظفاته تحت شعار "المرأة أصل الحكاية، استبدل منتج احتلالك بمنتج بلادك".

وأكد رئيس مجلس إدارة "العمل الزراعي" علي حسونة في كلمته على دور المرأة الفلسطينية على مستوى النضال الوطني وحق المرأة في التمتع بفرص العمالة نفسها التي يتمتع بها الرجل، وحقها بالترقية وجميع مزايا الخدمة كما المساواة بالأجر للعمل المتساوي، ومنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، كذلك منح أهمية خاصة للمشاكل التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار المهمة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها.



## ١٧٣ أسرة استفادت من مشروع التمكين الاقتصادي

## الأسر اختارت مشروعها ونجحت في تطويره



القروية واللجان الزراعية وأي جهة ذات علاقة".

ويضيف ياسين: المرحلة الثانية يتم فيها التقييم النهائي من خلال طاقم مطوري خطط الأعمال، ويتم اختيار الأسر المستفيدة، وتدريبها بشكل مكثف لإعداد جدوى اقتصادية للمشروع وكيفية نجاحه، فيما المرحلة الثالثة يتم تزويد المستفيدين بالمشاريع التي اقترحوها لتحسين دخلهم، حيث تمت في هذه المرحلة متابعة للمشاريع الصغيرة المقدمة بشكل دوري ومراجعة السجلات المالية، وإبداء الملاحظات والتوجيهات لتطوير عمل المشروع.

ولا يخفي ياسين فشل 10 مشاريع من ضمن 173 مشروعاً بسبب توجه أصحابها للعمل داخل الخط الأخضر وعدم الإدارة الجيدة من قبل المستفيد رغم توجيه الملاحظات، إلا أن ذلك لم يمنع النجاح الكبير الذي حققه المشروع في تحسين دخل 163 أسرة استطاعت تجاوز خط الفقر وتطوير مشاريعها، مضيفاً أن المشروع واجه معوقات تمثلت في ترشيح وزارة الشؤون الاجتماعية عدد كبير من الأسر كانت غالبيتها الأسر لا تنطبق عليها شروط البرنامج، فضلاً عن تشابه عدد من المشاريع وازدياد حجم التنافس في ما بينها.

## مشاريع متنوعة

واشتملت المشاريع على: محلات تمديدات كهربائية، مطاعم شعبية، محلات كوزمتكس، محلات أدوات منزلية، إنشاء وتطوير بقالات، تطوير وتأهيل صالونات حلاقة رجالي وستاتي، محلات x-box، تربية أغنام، مشاغل خياطة، محلات صيانة كمبيوترات، بالإضافة إلى محلات أجهزة كهربائية، ورش حدادة، مكتبات، محلات أحذية، محلات ملابس، خشب طوبار، مغسلة ملابس، محلات مستلزمات كمبيوتر، كذلك توريد وتركيب وتأهيل بيت بلاستيكي، محل لتصنيع الأكل البيتي، تأهيل وتجهيز صالونات تجميل نسائي، تجهيز كراج ميكانيكي، مراكز ألعاب كمبيوتر، تخوت بناء ودجاج بياض.

ويسعى الاتحاد من خلال المشروع إلى تحسين مستوى الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسر الفلسطينية، من خلال تحفيز النمو الاقتصادي للأسر، ومحاولة الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستويات المعيشة في المجتمع الفلسطيني.

يشار أن "العمل الزراعي" يستعد لمرحلة جديدة من المشروع 2016-2017 لتشمل 100 عائلة فلسطينية في شمال الضفة الغربية.

رام الله- في ذلك الجسد النحيل الذي استفحل فيه المرض فاستحال عصبياً على الدواء القضاء عليه، تكمن إرادة الإنسان في التشبث بالحياة، رغم الصعوبات التي مرت على آدم حجاوي (60) عاما من قرية حجة بمحافظة قلقيلية الذي وجد نفسه بلا شيء يقويه سؤال الغير، بعد أن صدر الاحتلال معصرة الزيتون ومولد الكهرباء الذي كانت تمتكله عائلته في العام 1979 لتحويله إلى عامل في الأرض يعمل هنا وهناك ليعيل ستة أبناء بينهم اثنان في الجامعة بدخل شهري متقطع.

يقول حجاوي: بعد أن فقدت العائلة مصدر دخلها الوحيد وازدادت ضغوط الاحتلال علينا من مصادرة واعتقال سافرنا إلى الأردن، عدنا إلى فلسطين عدة مرات بتصاريح زيارة، وفي المرة الأخيرة أي في العام 1996 عدنا نهائياً إلى قريتنا حجة ولم نكن نملك هويات إلى أن تم عمل "لم شمل" للعائلة في العام 2008، عملت وقتها في مزارع للدجاج، بعدها انتقلت إلى العمل اليومي في الزراعة، ولم أكن أملك سوى خمسة خراف فقط تعيل العائلة فضلاً عن عملي المتقطع.

ازدادت ضغوطات الحياة على حجاوي فائنين من أبنائه الستة دخلا الجامعة ما يعني عبئاً مالياً كبيراً أضيف إليه، ما اضطر إخوانه لمساعدته في تعليم أبنائه.

حجاوي كان أحد المستفيدين من مشروع التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الذي ينفذه اتحاد لجان العمل الزراعي في محافظات طولكرم، جنين، سلفيت، قلقيلية، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث بدأ تنفيذ المشروع العام 2013 ولغاية العام 2015 مستهدفاً 173 أسرة فلسطينية فقيرة.

واستفاد حجاوي من بركس تم تزويده ب600 دجاجة بياض، حيث وصلت نسبة الانتاجية لديه 91% واستطاع انجاح مشروعه وتحسين الدخل لعائلته، من خلال تسويق البيض لتجار فلسطينيين، رغم الصعوبات التي يواجهها المزارعون الفلسطينيون في انعدام حماية السوق.

ويعلق منسق المشروع في اتحاد لجان العمل الزراعي المهندس محمد ياسين قائلاً: تلقينا مجموعة كبيرة من الأسماء من وزارة الشؤون الاجتماعية، لذلك قام طاقم "العمل الزراعي" بإعداد نموذج تقييم سبل العيش المستدامة ودراسة وتحليل بيانات الأسرة التي تتضمن (المورد البشري والاجتماعي والمالي والطبيعي والفيزيائي) والتأكد من وضع الأسرة من المجالس

## ألغام المالح، موت في البرية

كتب: محمد الرفاعي

ظاهرة على وجهه وهددونا بعدم العودة للمنطقة نهائياً، لكننا عدنا، فلا يوجد مناطق أخرى للرعي غير منطقة الموت هذه.

معظم سكان منطقة المالح من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون في معيشتهم على الأغنام والمواشي، ويعيشون في خيام لا تقيهم من الظروف المناخية المتغيرة.

يتحدث عيد صرايعة (69 عاماً) عن ذكريات تعود لثلاثين عاماً مضت، بدأها من لحظة خروجهم من منطقة الخليل مع عائلاتهم وأغنامهم للبحث عن مكان يستقرون فيه، لكنهم لم يمشوا طويلاً في منطقة الخان الأحمر القريبة من القدس، فمضات الاحتلال لحقتهم إلى هناك أيضاً، فاضطروا للخروج مرة أخرى إلى منطقة العوجا ثم المالح، حيث استقروا في منطقة صغيرة يعلوها معسكر لجيش الاحتلال من جهة ومناطق تدريب عسكري من جهة أخرى، ويمنع عليهم البناء أو إجراء أي تغيير في طبيعة المنطقة فهم مراقبون على الدوام، وهدمت لهم خياماً، واعتقل عدد منهم، واقتضت الألغام من شبابهم، يعيشون ضمن دائرة يمنع توسيع أي خيمة فيها، ولا يوجد خدمات أساسية في المنطقة.

ويضيف بمرارة: أنهكتنا الحياة، عيشنا ليس مريحاً، المرض استفحل في جسمي ولكن مع ذلك علينا الاستمرار، مجرد التفكير في الرحيل عن المنطقة يعني سيطرة الاحتلال عليها، نحن نقاوم بثباتنا، رغم كل التهميش وضعف عمل المؤسسات الرسمية والأهلية في المنطقة ومحاصرنا بمعسكرات الاحتلال ومناطق التدريب العسكري.

ويقول منسق اتحاد لجان العمل الزراعي في محافظة أريحا والأغوار الدكتور مؤيد بشارت: "ضمن إحدى المشاريع التي يستهدفها الاتحاد تلك المناطق التي تزيد فيها نسبة اللاجئين عن 20% وهذا ينطبق على منطقة المالح، حيث نفذ "العمل الزراعي" تأهيل ثمانية ينابيع مياه، هذه الينابيع تخدم المزارعين الذين لا يجدون مصدر مياه إلا من هذه الينابيع أو شراء صهاريج المياه الكبيرة من إحدى المناطق إما برده في الأغوار الشمالية أو طمون في طوباس، و يوفر كل مزارع من المزارعين المستفيدين من المشروع ما يقارب 10000 شيكل سنوياً بدل شراء المياه من المناطق البعيدة، حيث يستفيد من المشروع بشكل مباشر في منطقة المالح 50 عائلة بدوية وما يقارب 150 بدوياً أو مربو ثروة حيوانية الذين ينتقلون في هذه المناطق بالإجمال.

بالرغم من خطر الدخول، دخلنا وأنجزنا تقريرنا، ثم خرجنا من المنطقة فيما بقي أحمد ومحمود والحاج عيد وكثيرون غيرهم يعيشون على حقل ألغام يمتد لآلاف الدونمات، يتطاحنون مع الاحتلال كل يوم، يمشون على النار لا يهمهم إن كانت نهايتهم الموت في حقل ألغام في البرية أو برصاصة جندي يعتلي برجاً عسكرياً.

رام الله- عليك أن تجعل أحد الرعاة يمشي أمامك، فهم يعرفون أين تقع الألغام وما هي أنواعها، فليس ذلك غريباً على سكان منطقة المالح "الميتة" بالأغوار الشمالية التي تعتبر منطقة تدريب عسكري لجيش الاحتلال، حيث تنتشر في الجبال والسهول مخلفات الموت وألغام لا حصر لها، خلفت وراءها إصابات وقتلى. يتناول حكايات الموت من اقتضت من أجسادهم القنابل.

يروى أحمد صرايعة (25 عاماً) من تجمع بدوي المالح تفاصيل حكايته مع الألغام: في العام 2011 كنت مع الأغنام في الجبال، وهذه طبيعة عملنا، والمنطقة التي نتواجد بها هي منطقة عسكرية، يوجد ألغام قديمة وألغام حديثة وألغام لا نعرف طبيعتها، في أحد أيام رمضان كنت أتواجد مع ابن عمي أبو سلامة على عين الشق شمال معسكر المالح الاحتلالي، وجدت قطعة حديد صغيرة مربوطة إلى خيط رفيع، قمت بإشعال الخيط، اشتعل لكنه عاود وانطفأ، وكنت أمسكه بيدي اليمين.

يتوقف صرايعة لبرهة عن الحديث، يلتقطت أنفاسه ويتابع: لم أدرك أنه كان مشتعلاً ثم سرعان ما انفجر قاطعاً أربعة أصابع من يدي، قام ابن عمي أبو سلامة بخلع كوفيته لمنع تدفق الدم، بدأنا بالصراخ على الرعاة المتواجدين في المنطقة، وأسرعنا باتجاه الشارع ما يقارب أربعين دقيقة والدم ينزف بغزارة، وكان أخي ينتظري في الجهة الثانية واتجهنا إلى معسكر الجيش، لم يفعل الأسرائيليون شيئاً سوى أن قاموا بوضع لفاف على يدي لوقف النزيف، في ذلك الوقت حضر الإسعاف الفلسطيني وتوجه إلى مستشفى رفيديا أجرى الأطباء عمليتين، العملية الأولى لم تنجح حيث بقيت عظام أصابعي بارزة، وأجريت عملية أخرى تكللت بالنجاح.

لم تقتصر ألغام الموت على أحمد فقد اقتضت من كثيرين وأوقعت ضحايا وشوهت أطفالاً كانوا يبحثون عن لقمة عيش في منطقة تدريبات عسكرية والألغام، فبداية التجمع البدوي للمالح- المينة نجد أربعة مكعبات اسمنتية مكتوب عليها منطقة إطلاق نار - خطر الدخول، لكن المزارعين في تلك المنطقة لا يجدون سوى تلك الأراضي لزراعتها ورعي أغنامهم فيها، يمشون على الخطر نفسه، فلا يوقفهم سوى الاعتقال أو انفجار لغم فيهم أو في مواشيهم.

عن ذلك يقول محمود ضراغمة (16 عاماً) من منطقة المالح: ليست الألغام وحدها من يوقف سيرنا، نحن نعلم أن المنطقة كلها ألغام وموت، لكن هناك الاعتقال والضرب، فقد كنت مع أخي نرعى الأبقار في منطقة قريبة من معسكر المالح، فتفاجأنا بدورية عسكرية، حيث نزل منها مجموعة من الجنود وقاموا بتكبيلا ثم انهالوا علينا بالضرب والشتائم، اعتقلوا أخي وبقيت أنا مع الأبقار لإخراجها من المنطقة، وبعد أربع ساعات أطلقوا سراح أخي وكانت علامات الضرب





المنتفضة وبناء استراتيجية وطنية شاملة عنوانها إعادة الاعتبار لمشروعنا الوطني التحرري بالاستناد الى الشعب ومخزونه الكفاحي. في الثلاثين من آذار يحضر ملح الأرض، وفي المقدمة الشهداء ذاكرتنا الحية الذين خضبوا الأرض بدمائهم الطاهرة، مقدمين حياتهم من أجل الحرية والاستقلال والعودة، الشهداء الذين لا يطلبون منا سوى الوفاء لنضالاتهم وتضحياتهم بالممارسة العملية وليس بالتصريحات والبيانات والخطابات وما أكثرها. يحضر الشهداء والأسرى ليصرخوا في وجوه الزعامات (المفترضة) أن أوان أن تكفوا عن الانشداد لمصالحكم الفئوية وأن تغلبوا مصلحة الوطن والشعب، وأن تتحدوا على أساس برنامج وطني يضع الأرض وحمايتها واستردادها في مقدمة أولوياته وإلا فلترحلوا!!

ومستعدة لبذل الغالي والنفيس في سبيل حرية الوطن؟ ألا يدرك المنقسمون أنه دون بناء جبهة وطنية عريضة على أسس وطنية واضحة وبرنامج وأدوات نضال موحدة ستبقى الأرض تتسرب من بين أيدينا وسيبقى الاحتلال مشروعاً رابحاً؟ ألا يدركون أن الوفاء للأرض وشهداءها وأسراها يكمن بالأفعال وليس بالأقوال وأن العامل الذاتي هو الأساس وأن نهوضه سيؤدي لنهوض على كافة المستويات العربية والدولية تماماً كما كان الحال في الانتفاضة الأولى؟ ألا يدركون أن إطلاء أمد الانقسام، يعني استمرار التراجع وعدم التصدي للمهام الوطنية الكبرى كما يعني إدارة الظهر للشعب والأرض، مقابل الصراع على امتيازات وهمية وسلطة فارغة تماماً من أي مضمون. إن المهمة الملحة الآن هي إنهاء حالة الانقسام واحتضان الحالة الشعبية

### تتمة الإفتاحية

هل الوفاء لشهداء وأسرى الأرض محور صراعنا مع الاحتلال يتم عبر سياسات تعمق حالة الإفقار والتهميش في المجتمع الفلسطيني؟ أم عبر المس بالحقوق والحرية العامة ووضع العصي في دواليب العمل الأهلي الذي كان أحد ركائز الصمود الفلسطيني على الأرض ومواجهة الاحتلال قبل أن يبتلي شعبنا بكارثة أو سلو. متى يتم الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية والتاريخية الملقاة على عاتق من يحتكرون قرار الشعب؟ متى يتم إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني بمختلف مكوناته باعتباره حركة تحرر وطني لم تنجز أهدافها بعد؟ متى يتم إحتضان الحالة الجماهيرية المقاومة للاحتلال والتي تنشد الوحدة





# الذكرى الأربعةون ليوم الأرض

الأرض للسواعد التلي تخميها وتكررها



تطبع في مطابع الأيام

nedaalard@uawc-pal.org  
www.uawc-pal.org  
Tel: 02 2980316 Fax:02 2965545

العدد بدعم من مؤسسة جراس روتس

إشراف عام: م. فؤاد أبو سيف  
هيئة التحرير: عبد الرزاق فراج  
محمد الرفاعي

